

تاريخ القبول: 2022/04/20

تاريخ الإرسال: 2022/03/13

التحليل الجنائي؛ إشكاليات المفهوم وتقييم الفعالية

criminal analysis: Concept problems and evaluation of effectivenessد. أمل الكردفاني*¹

مكتب الاستشارات القانونية، (السودان)، amallaw@hotmail.com

المخلص:

يتناول البحث إشكاليات التحليل الجنائي الموضوعية والمتمثلة في مفهومه أي من حيث تعريفه ووظائفه وأنواعه ومراحله وتطبيقاته، كدراسة نقدية، تنتهي بتقييم للتحليل الجنائي من حيث الفعالية رغم كل تلك الإشكاليات. انقسم البحث إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول الاضطراب في تعريف ووظائف التحليل الجنائي، أما المبحث الثاني فتناول الاضطراب في تحديد أنواع التحليل الجنائي. المبحث الثالث تم تخصيصه لدراسة مراحل التحليل الجنائي، وانتهى البحث بمبحث رابع تناول دراسة نماذج تطبيقية يتبعها تقييم للتحليل الجنائي ومدى فعاليته. لقد تبين لنا من خلال البحث أن التحليل الجنائي نال تقييماً مبالغاً فيه من قبل الباحثين، وأنه يحتاج للمزيد من التقييم الواقعي ليتمكن تطوير أدواته. كما انتهى البحث أيضاً إلى ضرورة تطوير وحدات تحليل الجريمة، واقتراح إنشاء وحدات تنسيقية بين الشرطة والمحللين الجنائيين حتى تتم معالجة الاضطراب في العلاقة بينهما. انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي في المتن، ومنهج شيكاغو في التوثيق المرجعي.

الكلمات المفتاحية: تحليل، جنائي، مفهوم، تقييم، فعالية.

*المؤلف المرسل

Abstract:

The research deals with the objective problems of criminal analysis represented in its concept, i.e. in terms of its definition, functions, types, stages and applications, as a critical study, ending with an evaluation of criminal analysis in terms of effectiveness despite all these problems. The research was divided into four sections, the first section dealt with the disturbance in the definition and functions of criminal analysis, while the second topic dealt with the turbulence in determining the types of criminal analysis. The third topic was devoted to the study of the stages of criminal analysis, and the research ended with a fourth topic that dealt with a study of applied models, followed by an evaluation of criminal analysis and its effectiveness. We have found through research that the criminal analysis has received an exaggerated evaluation by researchers, and that it needs more realistic evaluation so that its tools can be developed. The research also concluded with the necessity of developing crime analysis units, and proposing the establishment of coordination units between the police and criminal analysts in order to address the disturbance in the relationship between them. The research adopted the descriptive analytical method in the text, and the Chicago method in reference documentation.

Keywords: analysis, criminal, concept, evaluation, effectiveness.

مقدمة

(1) موضوع البحث:

لا زال التحليل الجنائي واسع المساحة والتي يمكن أن تأوي العديد من الآليات الجديدة لخدمة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. غير أن هذا الاتساع قد أفرز إشكاليات عديدة تتعلق بمبادئ التحليل الجنائي من حيث وضوح حدوده المفاهيمية، وآلياته، بل ومدى فعالية التحليل في تحقيق هدفه الأول وهو خدمة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. سنجد أن الأبحاث الأمريكية على وجه التحديد ظلت متربعة على عرش الأبحاث التي تناولت التحليل الجنائي في شتى جوانبه، خلافاً للأبحاث في الثقافات القانونية الأخرى كالعربية، مع ذلك فحتى الأبحاث الأمريكية لم تحاول نقد التحليل الجنائي من ناحية

تطبيقية، بل انغمست فوراً في مزيته الأساسية وهي اتساعه وقابليته لمزيد من الاتساع، إذ ظهر منه التحليل الاستخباري والتكتيكي والاستراتيجي والاستقصائي والإداري، وظهرت له مناهج مختلفة كمنهج ACH ومنهج التحليل النصي، وكل يوم يأتي العلماء الأمريكيون بمنهج جديد، يحاولون به تحقيق الفائدة القصوى من البيانات الجنائية المتاحة لهم. لذلك ينصب هذا البحث حول دراسة التحليل الجنائي من خلال تتبع إشكالياته الموضوعية (التعريف، الوظائف والأنواع) وتقييمه من حيث الفعالية.

سنكرس المبحث الأول من هذا البحث لدراسة اضطراب تعريف التحليل الجنائي واضطراب وظائفه التي تتحكم في تلك التعريفات بشكل وثيق، ونكرس المبحث الثاني لدراسة الاضطراب في أنواع التحليل الجنائي؛ إذ أن كل مؤسسة من مؤسسات إنفاذ القانون تنظر للتحليل الجنائي من خلال غاياتها هي، وبالتالي ينعكس ذلك على رؤية وخيارات الباحثين، فمنهم من يأخذ بتحديد ثنائي ومنهم من يأخذ بتحديد ثلاثي ورباعي وخماسي...، ومنهم من يجعل أحد أنواع التحليل مهيمناً بحيث تنفرع عنه أنواع أخرى من التحليل، وآخر يدرس كل نوع على حدة وهكذا.

أما المبحث الثالث فسنعرضه لدراسة مراحل التحليل الجنائي، هذه المراحل بدورها تعكس اتساعه، سواء من حيث البيانات التي تخضع للجمع والترتيب، أو من حيث مناهج تحليل تلك البيانات واستخراج الأنماط والاستدلالات المختلفة منها. في المبحث الرابع، سنعمل على تقييم التحليل الجنائي عبر إلقاء الضوء على بعض نماذجه، ثم استخلاص النقد الذي وجهه العلماء له.

(2) أهداف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث في استكشاف التحليل الجنائي لفهمه وتقييم فعاليته، وبالتالي الإجابة على بضعة اسئلة هامة:

ما الإشكاليات في تعريف التحليل الجنائي؟

ما الإشكاليات في تحديد وظائفه؟

ما الإشكاليات في تحديد أنواعه؟

ما هي مراحلها؟

ماهي نماذجه؟

وما هو تقييمه؟

والسؤال الأخير ستسخلص إجابته من الإجابة على كل الأسئلة السابقة عليه. لنحكم على التحليل الجنائي إما بحقه في الاستمرار في الوجود أو الحكم بلا جدواه.

(3) منهج البحث:

سينتهج البحث (موضوعياً) المنهج الوصفي ثم التحليلي. وسيتم اعتماد منهج شيكاغو في توثيق الهوامش.

(4) خطة البحث:

سينقسم البحث إلى أربعة مباحث متتالية على النحو التالي:

المبحث الأول: الاضطراب في تعريف ووظائف التحليل الجنائي.

المبحث الثاني: الاضطراب في تحديد أنواع التحليل الجنائي.

المبحث الثالث: مراحل التحليل الجنائي.

المبحث الرابع: نماذج التحليل الجنائي وتقييمه.

المبحث الأول: الاضطراب في تعريف ووظائف التحليل الجنائي

كلمة تحليل Analysis ذات معنى لغوي مختصر؛ وهو "فحص دقيق للعناصر والتراكيب لشيء ما، أو هو بيان لنتائج ذلك الفحص"¹. وبالتالي انطلق الفقه الأنجلو أمريكي على وجه الخصوص فوراً إلى الولوج إلى تعريف ديناميكي للتحليل الجنائي؛ مثل تعريف بروفييسور شارلس سوانسون له بأنه: "الاعتماد على مجموعة من التقنيات الكمية والنوعية لتحليل البيانات القيمة لأجهزة الشرطة ومجتمعاتهم. ويشمل تحليل الجريمة والمجرمين، وضحايا الجريمة، والاضطراب، وقضايا جودة الحياة، وقضايا المرور، وعمليات الشرطة الداخلية، بحيث تدعم نتائجها التحقيقات الجنائية والملاحظات القضائية، وأنشطة الدوريات الشرطية، واستراتيجيات منع الجريمة والحد منها، وحل المشكلات، وتقييم جهود الشرطة"². فمنطلق التحليل من الوظيفة وليس من العمليات التحليلية نفسها (عمليات التفكير للعناصر)³؛ ولذلك سنجد أن البرنامج المتكامل للاعتقال الجنائي التابع لإدارة إنفاذ القانون (ICAP) حدد وظيفة تحليل الجريمة على

النحو التالي: "...مجموعة من العمليات المنهجية والتحليلية الموجهة إلى توفير معلومات مناسبة وذات صلة بالجريمة من أنماط وارتباطات الاتجاه لمساعدة الموظفين التنفيذيين والإداريين في التخطيط لتوزيع الموارد ولمنع وقمع الأنشطة الإجرامية ، والمساعدة في عملية التحقيق، وتصفية القضايا. وفي هذا السياق، يدعم تحليل الجريمة "عددًا من وظائف الإدارة، بما في ذلك نشر الدوريات. العمليات الخاصة والوحدات التكتيكية، والتحقيقات، والتخطيط والبحث ، ومنع الجريمة والخدمات الإدارية (الميزانية وتخطيط البرامج)"⁴. وقد أشارت أنا ستينتون Anna Stenton إلى مشكلة عدم تمسك الفقه بتعريف واحد للتحليل الجنائي أو تحليل الجريمة، وقالت بأنه "تم تعريف تحليل الجريمة بعدة طرق مختلفة من قبل كل من الباحثين والممارسين⁵ فعلى سبيل المثال تم تعريفه بأنه: الدراسة المنهجية لمشاكل الجريمة والاضطراب بالإضافة إلى القضايا الأخرى المتعلقة بالشرطة - بما في ذلك العوامل الاجتماعية والديموغرافية والمكانية والزمنية - لمساعدة الشرطة في التوقيف الجنائي، والحد من الجريمة والاضطراب، ومنع الجريمة، والتقييم"⁶. واصطدرت أنا بأنه من الوهلة الأولى، تبدو هذه التعريفات مختلفة تمامًا؛ ومع ذلك، فإن التناقضات الرئيسية تتعلق إلى حد كبير بالصياغة حيث يوجد عدد من أوجه التشابه الهامة التي تتحدث عن العناصر والمفاهيم الأساسية لتحليل الجريمة. في حين تختلف الموصفات لكل تعريف، فإن المكونات الرئيسية هي نفسها: تحليل الجريمة هو عملية منهجية تدعم أهداف وغايات مؤسسات إنفاذ القانون من خلال استخدام المنهجيات النوعية والكمية؛ وأن الهدف الرئيسي من تحليل الجريمة هو الحد من الجريمة ومنعها وقمعها؛ كما تقدم خدمات تحليل الجريمة الدعم لموظفي إنفاذ القانون في جميع أنحاء المنظمة؛ وبعبارة أخرى، فإن تحليل الجريمة هو العملية التي يتم من خلالها فحص المعلومات الاستخباراتية والبيانات الجنائية وتحويلها إلى شكل يمكن استخدامه عبر نشره واستعماله من قبل موظفي إنفاذ القانون كأداة للحد من الجريمة ومنعها؛ ليتضح من ذلك أنه لا يوجد حاليًا تعريف موحد لممارسة تحليل الجريمة، وعلى هذا النحو، فإن معظم وكالات إنفاذ القانون لديها أوصاف واجبات مختلفة لمطلي الجرائم لديها، ففي بعض

وكالات إنفاذ القانون، يتكون تحليل الجريمة بشكل أساسي من رسم الخرائط والإبلاغ عن إحصاءات الجريمة، وفي الوكالات الأخرى، قد يعمل محلل الجريمة في وحدة تحقيق خاصة ويركز فقط على نوع واحد من الجرائم (مثل السرقة والاعتداء الجنسي والقتل). تميل الوكالات الأصغر إلى وضع المزيد من المسؤوليات على محلليها الذين يتم الاعتماد عليهم لإجراء جميع العمليات التحليلية للوكالة بأكملها بينما من المرجح أن تقوم وكالات إنفاذ القانون الأكبر بتعيين المزيد من المحللين وتعيين مهام محددة لكل منهم⁷.

ويمكننا من مجمل ما أوردناه، أن نقول بأننا يمكننا أن نعطي التحليل الجنائي تعريفين، أحدهما هو التوظيف الأمثل للمعلومات المتعلقة بالجرائم، في كل ما يخدم العدالة الجنائية. لذلك سنجد أن الدكتور جورجى بك George A. Buck بالمعهد القومي لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ قد وضع جدولاً خاصاً بوظائف التحليل الجنائي الخادمة للبوليس⁸ على النحو التالي:

المنهج أو التقنيّة	النشاط	الدمج
التعرف إلى الجنائي: <ul style="list-style-type: none"> • منهج السلوك • المساهمون • الحالة الاجتماعية • المقر 	القضية محل التحقيق	المتحري
متعلقات لجريمة: <ul style="list-style-type: none"> • الأدلة • الموقع • اليوم، الأسبوع،..الخ • المال • الجريمة المحددة • الضحايا، الشهود 	القضية محل التحقيق	المتحري
نمط مراقبة المواقع	العمليات الخاصة	المتحري

الشرطة	القوة البشرية المخصصة	• معلومات الجريمة	نمط
الشرطة	المهمة التكتيكية	• ملف التنبؤ بالجريمة	نمط موقع الجريمة
الشرطة	الإخماد	• هوية الجناة النشطين في المنطقة	
الشرطة	تعزيز فعالية الشرطة	• خصائص الأنواع الفريدة من الجرائم	
التخطيط	تطوير الإستراتيجية	• تصنيف الجريمة	مشاكل
		• الإرتباطات السكانية	
		• التنبؤ المستقبلي	
		• مناطق الجرائم	

أما التعريف الثاني الذي نستخلصه مما سبق؛ فهو أن التحليل الجنائي عبارة عن كل معرفة استدلالية⁹ من معطيات جنائية بحيث تخدم العدالة الجنائية، وسواء تم ذلك الاستدلال بناءً على مجهود إنساني محض أو عبر الاستعانة بالتكنولوجيا أو باجتماع الاثنين معاً. فالتعريف الأول هو تعريف وظيفي (جزئي)، أما التعريف الثاني فهو تعريف وصفي (كلي) بحيث يشمل الأول. وسنلاحظ أن الفقه الغربي قد ركز على التعريف الأول متجاهلاً الثاني. ويخدمنا التعريف الثاني في عدة مناطق، منها أنه يجعلنا نعرف حدود التحليل الجنائي، بدلاً عن التخبط في تحديد وظائفه، كما أن التعريف الوصفي يفضي إلى توحيد التحليل الجنائي خلافاً للأول الذي يجعل التحليل الجنائي منفرداً بين كل هدف وغاية. كما أنه الأسهل من حيث الهيكلية الدراسية ومنهجية البحث.

المبحث الثاني: اضطراب أنواع التحليل الجنائي

لم يتوقف اضطراب التحليل الجنائي على مفهومه، بل امتد أيضاً إلى تحديد أنواعه، وإن كان هذا يبدو لازماً مع اضطراب المفهوم، إذ يمثل المفهوم تحديد العناصر

التأسيسية للمصطلح. سنتبع الدراسات والأبحاث التي تناولت أنواع التحليل، أولاً على نحو هيكلي مصغر. ثم نبدأ في تفصيل تلك الأنواع؛ وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الاضطراب الهيكلي للتحليل الجنائي

يعتبر مرجع جوتليب مرجعاً أساسياً للباحثين حول التحليل الجنائي، ورغم ذلك فإن الباحثين لم يلتزموا بالتقسيم الثلاثي لجوتليب والذي كان كالاتي¹⁰:

(1) التحليل التكتيكي.

(2) التحليل الاستراتيجي.

(3) التحليل الإداري.

سنجد مثلاً؛ أن أندريه كروز قد قسم التحليل الجنائي إلى¹¹:

(1) تحليل استراتيجي.

(2) تحليلي تكتيكي يشتمل على : (أ) تحليل استخباري (ب) تحليل تحقيقي.

(3) تحليل عملياتي.

أما سوانسون، فقد قسم التحليل إلى قسمين¹²:

(1) تحليل جنائي؛ يشتمل على : (أ) لتحليل التكتيكي (ب) التحليل الاستراتيجي (ج)

التحليل الإداري.

(2) التحليل الاستخباراتي.

أما أنا ستينتون¹³؛ فقد قسمت التحليل إلى خمسة أنواع:

(1) التحليل الإستخباري.

(2) تحليل التحقيق الجنائي.

(3) التحليل التكتيكي.

(4) التحليل الاستراتيجي.

(5) التحليل الإداري.

وجاء تقسيم سوزان ديزي إلى أربعة أنواع¹⁴:

(1) التحليل التكتيكي.

(2) تحليل التحقيق الجنائي.

(3) التحليل الإستراتيجي.

(4) التحليل الإداري.

أما الإنترنت فقد كان لديه تقسيم آخر؛ حيث شمل التحليل التكتيكي (العملياتي)، والتحليل الاستراتيجي، داخل التحقيق الاستخباراتي¹⁵. رغم أن البعض فصل بين التحليل التكتيكي والعملياتي إذ إن التحليل العملياتي Operational analysis هو دراسة ودعم لأنشطة بوليسية محددة¹⁶.

وتشير سوزان فان دين براك Susan van den Braak إلى أن تقسيم التحليل الجنائي إلى استراتيجي وتكتيكي ثم تتفرع من كل واحد منهما تقسيمات فرعية أصغر إنما هو نموذج هولندي أخذ به الإنترنت بشكل رسمي ويطلق عليه تعريف تريفي Trevi¹⁷.

المطلب الثاني: مضمون أنواع التحليل الجنائي

سنأخذ بالتصنيف الخماسي لأنواع التحليل الجنائي، لنكون أكثر شمولية في العرض محاولين رسم حدود بين كل نوع وآخر رغم التداخلات المختلفة بين هذه الأنواع؛ وعلى هذا فإننا سنتناول كل من (1) التحليل الاستخباري. (2) التحليل التكتيكي. (3) تحليل التحقيق الجنائي. (4) التحليل الاستراتيجي. (5) التحليل الإداري.

(1) التحليل الاستخباري:

تبعاً لعدم وضع تعريف منضبط للتحليل الجنائي والإكتفاء بوظائفه، فإن التحليل الاستخباري بدوره لم يخضع لتعريف عناصره، بل يكفي المؤلفون بتحديد وظيفته المتميزة عن باقي أنواع التحليل. سنلاحظ مثلاً أن جيرري راتكليف Jerry H. Ratcliffe حاول بشدة فصل التحليل الاستخباري عن التحليل الجنائي عبر رسم حدود بين التحليلين¹⁸ وأكدت سوزان براك ذلك¹⁹؛ حيث ابتسر جيرري تعريف التحليل الاستخباري في أنه "إنشاء منتج معرفي استخباراتي يدعم اتخاذ القرار في مجالات إنفاذ القانون والحد من الجريمة، ومنع الجريمة؛ وأضاف تمييزاً شديداً العمومية إذ وفقاً له: (إذا تم استخدام المعلومات لتوصيل صورة أوسع للجريمة بحيث يستخدمها صانعو القرار لتوجيه إنفاذ القانون أو منع الجريمة فإنها تصبح استخبارات جنائية)²⁰. على هذا الأساس فإنهم يعتبرون التحليل الاستخباري مقتصراً على توفير أدوات إحاطة،

عبر مخططات إرتباط association charts وخطوط زمنية time lines؛ فالتحليل الاستخباري يقوم على أن المحلل الاستخباري يعلم مسبقاً بوقوع الجريمة، وحتى بمقترفيها، مثل العصابات الإجرامية، والمنظمات الإرهابية، ولكنه هنا يقوم ببناء الروابط بين أعضاء الشبكات الإجرامية عبر تجميع ونشر المعلومات الخاصة بالهدف المحدد سلفاً. وغالباً ما يمتد التحليل إلى المستويات الإقليمية والوطنية والدولية، حيث يتم جمع البيانات عبر المراقبة والعمليات السرية كالتتصت على المكالمات الهاتفية، مع تضمين معلومات أخرى كالمعلومات المالية ومعلومات السفر، والعلاقات العائلية والتجارية، والبيانات التي تم الحصول عليها من سجلات الهاتف.. الخ²¹. ثم يقوم المحللون الاستخباريون بترتيب المعلومات وعرضها في شكل خطوط زمنية ومخططات ارتباط، بحيث تعكس هذه المخططات كيفية ارتباط جميع اجزاء المنظومة الإجرامية وارتباط أعضائها ببعضهم البعض. وينشئ المحلل الاستخباراتي جداول زمنية لتوضيح الترتيب الزمني وعملية تسلسل الأحداث التي أدت في النهاية إلى العمل الإجرامي. ويتم الاستفادة من الخطوط الزمنية في مسائل التحقيق كعرفة ما إذا كان المشتبه به حاضراً وقت اقرار الجريمة أم لا. أو هل كان حضوره ممكناً أم لا، كما لو كان الزمن لا يسمح بانتقاله من نقطة مقره إلى مسرح الجريمة، مع ذلك فالجداول الزمنية لا يمكن استخدامها كبينة في المحكمة، ولكنها فقط للمساعدة في التحقيق²². وهذه الملاحظة الأخيرة حول إنعدام القوة الإثباتية للجداول الزمنية الناتجة عن التحليل الاستخباراتي تبين لنا أنها معلومات غير صالحة سوى للفهم العام للجريمة محل التحليل، بخلاف منتجات التحليل التحقيقي.

• تمييز جيري بين التحليل الاستخباري والتحليل الجنائي:

كما أسلفنا فقد فصل جيري بين نوعي التحليل؛ ليس فقط من حيث الإستقلال الكلي بل حتى من حيث الأنواع؛ فهناك تحليل استخباري تكتيكي، وعملياتي، واستراتيجي؛ إلى جانب تحليل جنائي تكتيكي، وعملياتي، واستراتيجي. ويمكن تليخيص مصب تمييز جيري بين التحليلين في الآتي²³:

1- معظم محلي الاستخبارات الجنائية هم ضباط محفون²⁴؛ غالباً ما يعملون ضمن وحدات متخصصة مثل المخدرات أو الجريمة المنظمة أو مكافحة الإرهاب. وغالبيتهم من الذكور، أما المحللون الجنائيون فهم في الغالب من المدنيين، ومن المرجح أن يكون لديهم نسبة أعلى من الإناث.

2- عادة ما يتم الاحتفاظ بالمعلومات الاستخبارية التي تنتجها الوحدات الإستخبارية ولا يتم مشاركتها مع بقية أقسام الشرطة. خلافاً لنتائج التحليل الجنائي، حيث ينظر إلى هذه الأخيرة على أنها أقل حساسية.

3- ينصب تركيز المحلل الجنائي على أنماط الجريمة، ومشاكل الفوضى. إذ لديهم معرفة بنبض الجريمة وديناميكية السلامة في الولايات القضائية مثل (ما الجديد في الجريمة، أين توجد النقاط الساخنة، نوع الممتلكات التي يتم سرقتها وما إلى ذلك). خلافاً للمحللين الاستخباريين، الذين هم أكثر معرفة بالأشخاص المحددين المسؤولين عن الجريمة في الولاية القضائية؛ من هم، وأين يعيشون، وماذا يفعلون، ومن يرتبطون به، ومن يصدر إليهم الأوامر، وماذا يخططون... الخ.

4- غالباً ما تفنقر الشرطة التي ليس لديها سوى محللين جنائيين إلى فهم تفصيلي للأفراد والعصابات العائدة للإجرام ودوافعهم، في حين تحصل الشرطة التي لديها تحليل استخباراتي على معلومات مفصلة عن الأفراد والشبكات ولكن بقليل من الإشارة إلى سياق الجريمة الذي تعمل فيه هذه العصابات.

5- يوفر تحليل الإستخبارات الجنائية معلومات غزيرة عن الجناة والجماعات الإجرامية المنظمة، بينما يوفر التحليل الجنائي معلومات عن سياق الجريمة في البيئة التي يقترفون فيها جرائمهم.

6- عندما يتم الحديث عن تحليل الجريمة فإننا نتحدث عن الحوادث وأنماط الحوادث. أما عندما نتحدث عن تحليل الاستخبارات؛ فإننا نتحدث عن الأفراد والتنظيمات الإجرامية.

(2) التحليل التكتيكي:

يستلزم التحليل التكتيكي تحليل تقارير الجريمة الحالية؛ إذ تتمثل أهدافه الأساسية في تحديد الأنماط والاتجاهات في تقرير الجريمة بحيث تفضي إلى استجابات استباقية، وتحديد المشتبه بهم المحتملين، والمساعدة في تصفية القضايا عبر الربط بين تلك التي تم حلها والتي لم تُحل بعد. على سبيل المثال؛ يقوم المحلل التكتيكي بفحص قائمة عمليات السطو السكنية في أحد الأحياء وربط بعض هذه الحوادث معاً من خلال مواقعها والأوقات/الأيام التي حدثت فيها، وطريقة دخول الجاني، وأنواع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها. ومن الناحية العملية، فبمجرد تحديد النمط قد يوصي المحلل باستراتيجيات الشرطة الاستباقية لتعطيل ومنع تكرار عمليات السطو²⁵. يساعد التحليل التكتيكي في التنبؤ بالجرائم، إذ يتوقع متى وأين يحتمل أن يضرب المجرم ضربه التالية مما يسمح للمحققين بتنفيذ تدابير استباقية لمحاولة منع وقوع الأحداث المتوقعة. على سبيل المثال: هناك قاتل متسلسل يستهدف النساء في مواقف السيارات في مراكز التسوق المحلية، حيث يسحبهم إلى شاحنته ويخنقهم حتى الموت. تتكرر هذه الجريمة بذات النمط أو طريقة العمل (modus operandi) على مدى ستة أسابيع، فيتنبأ المحلل بموعد حدوث الجريمة التالية عبر عدة خطوات مثل إنشاء عمود داخل جدول خاص بالأيام (يمثل عدد الأيام الموجودة بين كل جريمة وجريمة)، ثم يقوم بعمل متوسط حسابي (متوسط عدد الأيام بين الجرائم)، بعدها يبدأ بحساب الانحراف المعياري (مقياس التشتت) بحيث يسمح للمحلل بتحديد مدى احتمالية أن يكون المتوسط المحسوب مساوياً للمتوسط الفعلي من إجمالي عدد حالات القتل، وباستمرار العمليات الحسابية يمكن للمحلل التنبؤ بالأحداث الإجرامية المستقبلية والتي يجب أن تحدث داخل نطاق الحدود المحسوبة²⁶.

(3) التحليل التحقيقي أو الاستقصائي:

يعرف البعض التحليل الاستقصائي بأنه تحليل أدلة مسرح الجريمة والمعلومات المرتبطة بالضحايا لتطوير ملف تعريفات المشتبه بهم، فهو استخدام مكونات الجريمة أو السمات الجسدية والنفسية للمجرم للتأكد من هوية المجرم وبالتالي يشمل التنميط

الجناي²⁷. على سبيل المثال؛ إذا تعرض شاب في الخامسة والثلاثين من عمره لاعتداء وحشي، بحيث وجدت على مسرح الجريمة كمية غزيرة من الدماء على الأرض ومتناثرة على الجدران، وترك المشتبه به آثار أقدام وبصمات وسلاح خلفه في مسرح الجريمة، وفي نفس الوقت وفي مشهد لجريمة أخرى حيث تم طعن الضحية (هذه المرة أنثى تبلغ من العمر 12 عاماً)، ولكن تم تنظيف كل الدم من قبل الجاني، وتم ترتيب جسد الضحية في وضع النوم؛ فكل هذه العناصر المختلفة تكشف شيئاً عن شخصية الجاني، إذ يظهر عدم نظافة مسرح الجريمة وحدها أن الجاني الأول متهور ومن المحتمل أن يكون قد ارتكب الجريمة تلقائياً، وبعبارة أخرى لم يكن القتل مع سبق الإصرار premeditated. المشهد الثاني يرسم صورة مختلفة؛ فالترتيب الدقيق والاهتمام بالتفاصيل في تنظيف مسرح الجريمة يكشف أن الجاني منهجي ومنظم للعناية ومن المحتمل أن يكون قد تعمد القتل، فمهمة تحليل التحقيقات الجنائية هي تقديم مثل هذه الاستنتاجات حول شخصية الجاني وتجميع المعلومات في شكل يستفيد منها المحققون ويمكن الوصول إليها والاستفادة منها بسهولة²⁸.

(4) التحليل الاستراتيجي:

هو عبارة عن دراسة لمشاكل الجريمة طويلة المدى (سنة أشهر أو أكثر)؛ حيث تتمثل الأهداف الأساسية له في تحديد المشكلات وتقييم فعالية استجابة الشرطة لها²⁹؛ لزيادة السلامة العامة³⁰ فعلى سبيل المثال وفي التسعينات زادت الشكاوى لدى شرطة بنسلفانيا من حالات تعاطي الكحول والمخدرات والتخريب والنشاط الجنسي في الحديقة العامة. وبعد المسح والتحليل ثبت أن الجناة كانوا في الأساس أحداثاً، يدخلون إلى الحديقة بعد ساعات ويستهلكون الكحول والمخدرات في أماكن العمل. تم الشروع في العديد من الاستجابات لحل مشاكل الجريمة والاضطراب في الحديقة بما في ذلك الدوريات الموجهة، وإنفاذ حظر التجول، وإزالة الهاتف العمومي المستخدم لتسهيل صفقات المخدرات، وطلب المساعدة من متاجر بيع الخمر لمنع بيع الكحول للقصر، والاتصال بمسؤولي المدينة لترتيب الصيانة وتحسين البيئة المادية في الحديقة، والاتصال بالمقيمين والشركات في محيط الحديقة لتحسين العلاقات المجتمعية وزيادة الإبلاغ عن

مشاكل الجريمة. وقد كشف تقييم ما تم تنفيذه من استراتيجيات عن انخفاض ذي دلالة إحصائية في الإبلاغ عن الجرائم بالإضافة إلى انخفاض في حالات الخوف من الجريمة في الحديقة بين السكان المحليين³¹.

(5) التحليل الإداري:

يركز التحليل الإداري على التدبير الاقتصادي provision of economic، وتوفير المعلومات الجغرافية والاجتماعية للإداريين. من ذلك مثلاً؛ دراسات الجدوى وإعداد مشاريع بحثية خاصة³². ويفصل البعض ذلك بأن الغرض الأساسي من تحليل الجريمة الإدارية هو إعلام الجماهير ذات الصلة بمعلومات موجزة حول ظروف الجريمة، وكذلك لمراقبي الأحياء ومدراء المدن، ومجالسها، ووسائل الإعلام الإخبارية وغيرهم من المسؤولين عن إنفاذ القانون. كما يوفر التحليل الإداري معلومات للقرارات السنوية وتلبية متطلبات المنح وإعادة حساب نشر قوة الدوريات، وتحليل التكلفة والعائد من برامج الشرطة، والحفاظ على الشفافية³³.

مما سبق؛ يمكننا ملاحظة التداخل بين الأنواع المختلفة للتحليل، لا سيما التحليل التحقيقي والتحليل التكتيكي، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن مدى ضرورة أن تكون وحدة التحليل الجنائي واحدة أم يجب فصلها بحسب كل نوع من أنواع التحليل، ونرى أنه يمكن فصل وحدة التحليل الاستخباراتي، باعتبارها وحدة تتسم بسرية معلوماتها ونطاق عملها المختلف، مع الوضع في الاعتبار أن هذه الوحدة نفسها تحتاج -وفق ما نرى- إلى التنسيق مع باقي الوحدات لإحداث تكامل Integration فيما بينها ومن ثم تبادل المستجدات لتحديث بياناتها.

المبحث الثالث: مراحل التحليل الجنائي

يتكون تحليل الجريمة من خمس مراحل: (1) جمع البيانات، (2) ترتيب البيانات، (3) تحليل البيانات، (4) نشر النتائج، (5) التغذية الراجعة. ويطلق عليها بصفة عامة: نظام تحليل الجريمة (CAS)³⁴ "Crime Analysis System" وكل خطوة من هذه الخطوات مهمة لأنها تتضمن دقة وصلاحيات المنتجات والنتائج التحليلية³⁵. وسوف نتناول كل مرحلة من هذه المرحلة بالدراسة:

المطلب الأول: جمع البيانات وترتيبها

(1) جمع البيانات: يمكننا تعريف جمع البيانات بأنه جمع بيانات أولية محددة مأخوذة من تقارير الجريمة وغيرها من وثائق إنفاذ القانون. ويجب أن تتضمن على الأقل البيانات التالية: تقارير الجرائم، العوامل الجغرافية، عوامل الوقت، المجني عليه، وأوصافه، الممتلكات المفقودة وأوصافها، الأدلة المادية، معلومات التحقيق التمهيدي، تقارير المشتبه بهم واعتقالهم، المقابلات الميدانية، أسماء الشركاء³⁶. ويمكن تقسيم مصادر البيانات إلى فئتين: مصادر المعلومات الداخلية، ومصادر المعلومات الخارجية؛ تتضمن الأولى معلومات من تقارير الجرائم والاعتقال والمقابلات الميدانية، أما المصادر الخارجية فتستقى من وكالات إنفاذ القانون الأخرى مثل إدارات المرور وإدارات الإفراج الشرطي والوضع تحت المراقبة، والجمارك والبريد... الخ³⁷. كما يمكن استقاء البيانات من المصادر المفتوحة³⁸. وغالباً ما يتم تصميم التقارير بأحد نوعين، إما تقارير سردية يتم سرد كل ما يتعلق بالجريمة فيها عبر فقرات متصلة، أو يتخذ التقرير شكل الإختيار الإجباري، أي وضع علامات على مربع الاختيار، ومن مزايا هذا التصميم الأخير أنه يحسن دقة البيانات ويتخلص من حاجة الضابط لتذكر البيانات التي يجب عليه تضمينها، كما يتم تقديم البيانات في نسق سهل غير مطول بحيث تسهل قراءته. ولكن يجب على البيانات أن تتمتع بالآتي: 1. أن تتم في الوقت المناسب، 2. أن تكون موثوقة، 3. أن تكون دقيقة، 4. أن تكون صالحة. حيث يشير مصطلح "التوقيت المناسب إلى الوقت الذي تستغرقه المستندات للوصول إلى وحدة التحليل. وتشير الموثوقية إلى ضرورة أن تكون المعلومات موثوقة المصدر عند وصف الحادث الجنائي. أما الدقة فتتطلب استخدام لغة مفهومة وقيد الاستخدام على نطاق واسع وليست مكتوبة بناءً على مفاهيم شخصية، وذلك حتى يتم التغلب على مشاكل التفسير. أما الصلاحية فهي تشير إلى التكيف الصحيح للوقائع³⁹. ويشير باول إكلوم Paul Ekblom إلى أن الصلاحية تشير إلى الدرجة التي تقيس بها الأرقام في الواقع ما يقصد منها قياسه، بحيث لا تكون هناك أي تحيزات في عملية تسجيل البيانات

من شأنها تشويه الصورة الحقيقية للجريمة، كما لو كانت الجريمة قد وقعت من الشرطة نفسها مثلاً⁴⁰.

(2) ترتيب البيانات: هو عبارة عن تحويل البيانات الأولية التي تم جمعها عن الجريمة والجناة المعروفين إلى تسليق منظم للمقارنة والتحليل اللاحقين، ويتضمن ذلك فرز المعلومات المفيدة من غير المفيدة، أو غير ذات الصلة أو غير الصحيحة، وترتيب المواد التي تم جمعها بحيث يمكن إنشاء علاقات بين العناصر المختلفة، وإنشاء نظام يمكن من الإسترداد السريع للملفات المخزنة⁴¹. تتكون عملية ترتيب البيانات من مراحل ثلاث؛ الأولى هي مرحلة فحص البيانات الأصلية لبناء إطار مؤقت. أما المرحلة الثانية فهي تنقيح هذا الإطار لإنشاء النسخة النهائية. والمرحلة الثالثة والأخيرة هي تطبيق الإطار النهائي بإدخاله إلى الحاسوب⁴². وبالتأكيد فإن مرحلة الترتيب تواجه بمشكلات كثيرة؛ على سبيل المثال إذا كانت المعلومات المطلوبة ليست متوفرة في البيانات الأصلية، هنا على القائم بالترتيب أن يبحث عنها بنفسه، كما أنه إذا كانت هناك جريمة واحدة يجب على القائم بالترتيب أن يضعها كحدث واحد غير أنه قد يواجه بصعوبات في حالات التعدد المعنوي أو المادي للجرائم فإذا ترتب على السرقة اعتداء هنا عليه أن يتخذ القرار المناسب لتدوينها كجريمة واحدة أو متعددة، وهذا ما عليه أن يقوم به في مرحلة التنقيح⁴³.

المطلب الثاني: تحليل البيانات

هو عبارة عن مقارنة أجزاء المعلومات التي تم جمعها ووضعها معاً بطريقة تظهر النمط والمعنى، أي استخراج طريقة العمل Modus Operandi من تقارير الجريمة وربط الجريمة بالأحداث الماضية، وتحديد أكبر عدد ممكن من العناصر التي تربط جريمة بجريمة أخرى أو أكثر، مع مشتبته به محدد⁴⁴. غير أن تيموثي ونيكولس (Timothy & Nicholls) يشيران إلى أن وحدات تحليل الجريمة غالباً ما تهتم بعدّ الجرائم بدلاً عن تحليلها. فالشرطة يجب أن تتخطى مجرد إحصاء الجرائم والانتقال للبحث عن الأسباب الجذرية للجريمة. وهذا يستدعي تحليلاً أكثر عمقاً ومنهجية وصرامة للبيانات. فاستخدام أساليب إحصائية عالية المستوى لا يعتبر تحليلاً

للجريمة. فعلى الأساليب الإحصائية أن تكون دالة على مساهمة المنتج التحليلي في بعض معايير الأداء الموضوعية⁴⁵. فالهدف الرئيس من التحليل هو الخروج بواحد أو أكثر من السيناريوهات المعقولة التي تشرح الأدلة التي تم العثور عليها⁴⁶. مع ذلك فإن عملية التحليل للخروج بهذا السيناريو تتعرض لعدة مشكلات رئيسية وهي مشكلة الذاكرة البشرية، إذ ليس دائماً ما يتمكن المحلل من تتبع فرضيات متعددة وتقييمها في وقت واحد، كما أنه قد يعاني من التحيزات المعرفية بحيث يميل إلى التركيز على فرضية واحدة ويفشل في إيجاد بدائل عندما يركز على الأدلة التي تدعم فرضياته فقط دون تلك التي تنفيها، بل قد يقوم بتشويه الأدلة لتتناسب مع اعتقاده، فلا يتسم الدليل بقيمة تشخيصية the diagnosticity of evidence أي أن يكون متسقاً مع جميع الفرضيات⁴⁷.

وفي محاولة لتحسين عملية التحليل يتم تقديم العديد من النماذج مثل نموذج تحليل الفرضيات المتنافسة Analyze competing hypotheses والمختصر بـ (ACH). كما أن هناك استحداث منهج جديد للتحليل وهو منهج التحليل النصي، على النحو التالي:

أولاً: منهج ACH التحليلي:

ويتمثل في الخطوات التالية⁴⁸:

1. تحديد الفرضيات الممكنة للنظر فيها؛ عبر أخذ رأي مجموعة من المحللين ممن لديهم وجهات نظر مختلفة.
2. إعداد قائمة بالأدلة والحجج المهمة المؤيدة والمعارضة لكل فرضية.
3. إعداد مصفوفة بالفرضيات في الجزء العلوي، والأدلة في الجانب السفلي.
4. صقل المصفوفة؛ بإعادة النظر في الفرضيات وحذف الأدلة والحجج التي ليس لديها قيمة تشخيصية.
5. استخلاص استنتاجات أولية حول الإحتمال النسبي لكل فرضية. ويجب البدء بمحاولة دحض الفرضيات بدلاً من إثباتها.

6. القيام بتحليل مدى حساسية الاستنتاجات لبضعة عناصر مهمة من الأدلة. ويجب الوضع في الاعتبار إذا ما كانت هذه الأدلة خاطئة أو مضللة أو تخضع لتفسير مختلف.

7. وضع تقرير بالاستنتاجات، ومناقشة الاحتمالات النسبية لجميع الفرضيات، وليس فقط الفرضيات الأكثر احتمالاً.

8. تحديد معالم المراقبة المستقبلية التي قد تشير إلى أن الأحداث تتخذ مساراً مختلفاً عما كان متوقعاً.

ثانياً: منهج التحليل النصي:

يعتمد منهج التحليل النصي على نظرية المخططات المعرفية⁴⁹ Schemas، والمخطط عبارة عن بنية معرفية تحتوي على افتراضات وتوقعات حول العالم الاجتماعي نشأت عن السلوك والخبرات السابقة للفرد، فالهدف الرئيسي من هذه المخططات هو مساعدة الناس على التنقل في العالم الاجتماعي، لذلك توجد أشكال مختلفة من المخططات (مخططات ذاتية، مخططات الأشخاص، مخططات العلاقات، مخططات الأحداث..الخ). تشير المخططات الذاتية إلى بنية المعرفة التي يمتلكها الأشخاص عن أنفسهم، والتي ترتبط بسماتهم وسلوكياتهم السابقة وبالتالي تزود هذا الشخص بإحساسه بهويته. أما مخططات الأشخاص فهي عبارة عن هيكل معرفي يحتوي على نماذج شخصية لأشخاص آخرين يعرفهم الشخص إما شخصياً أو عن طريق السمعة، بحيث تساعد هذه المعرفة في تصنيفه للآخرين ثم التفاعل معهم وفقاً لسماتهم الشخصية المهيمنة. أما المخططات العلانية؛ فهي هيكل معرفي تساعد الناس في علاقاتهم المتبادلة مع الآخرين⁵⁰. على ما سبق فإن التحليل النصي هو بنية معرفية تنظم تسلسل الإجراءات لاعتمادها في سياق معين⁵¹. وفي مجال الجريمة، يتم التحليل النصي عبر تفكيك الجريمة إلى الإجراءات المكونة لها، لذلك فهي مفيدة بالنسبة للجرائم الجديدة أو المعقدة⁵²، وتدعم العمل الشرطي في عمليات التحليل الاستراتيجي⁵³ وخاصة منع الجريمة⁵⁴. حيث يتم استهداف الجريمة عبر تدابير أكثر كثافة وبشكل مستمر⁵⁵. وعلى هذا يتم اشتقاق سيناريوهات الجريمة من البيانات المتعلقة بها، ومن

ثم القيام بتلك التدابير، ليس فقط لتعطيل العمليات الاجرامية بل أيضاً أيضاً لتقليل المزايا التي قد ينالها المجرم من جريمته وزيادة خسائره في حال قرر اقتربها⁵⁶. وسوف نورد نموذجاً لهذا النوع من التحليل الجنائي، مبيِّن الانتقادات التي وجهت له في الفصل الأخير من هذا البحث.

المطلب الثالث: نشر النتائج والتغذية الراجعة

(1) نشر النتائج: تعرض نتائج التحليل في ثلاث مناسبات: أولاً: كمدخل لعملية توليد الأفكار أو العصف الذهني مع زملاء العمل، وأيضاً للمسؤولين عن تقديم خدمة مرتبطة بالجريمة كموظفي السكك الحديدية، والمحققين في جرائم سرقة المتاجر..الخ، ثانياً: عند تقديم التوصيات الوقائية النهائية للإدارة، ثالثاً: عند إعداد التقرير النهائي للمشروع ككل ومن ثم نشره⁵⁷. مع ذلك يجب ملاحظة أن هناك هناك هدفان من نشر البيانات؛ الأول: هو توفير المعلومات للموظفين الآخرين في مؤسسات إنفاذ القانون، والهدف الثاني هو تعزيز التواصل بين الناس داخل المنظمة وخارجها. ونتيجة لتسرع المحللين الجدد فإنهم قد يفشلون في توفير المعلومات التي تلبي احتياجات العملاء المقصودين حقاً؛ لذلك يمكن تجنب هذه المشكلة بطرح إجابات على الأسئلة التالية: من هم المستهدفون بهذه المعلومات؟ قد تكون الإجابة؛ ضباط الدوريات ومشرفوها، المحققون ومشرفو التحقيق، فرق العمليات التكتيكية، مدربي الضباط، موظفو الاتصالات، ضباط الإفراج الشرطي..الخ. والسؤال الثاني: ما هي الاحتياجات المعلوماتية؟ قد تكون الإجابة: معلومات عامة موجزة عن الجريمة، معلومات عن نمط الجريمة، معلومات عن سلسلة الجرائم، معلومات عن اتجاه الجريمة..الخ ثم السؤال الثالث: ما هي المنتجات التي ستلبي هذه الاحتياجات؟ وهنا قد تشكل الإجابة، النشرات اليومية، نمط الجريمة، نشرات عن الجناة المعروفين، نشرات الإفراج الشرطي، ملخصات الجرائم الإحصائية الأسبوعية، الإحصائيات الشهرية..الخ. كذلك يجب طرح سؤال: ما هو زمن الاستجابة؟ والذي قد يكون فترة زمنية قصيرة من لحظة الطلب. وهكذا فإن هذه الأسئلة هي التي تجعل المنتج المنشور أكثر جودة وفعالية⁵⁸. وبعد هذا

فإن المحلل يجب أن يكون مستعداً لتقديم تقارير إضافية يقوم بإعدادها بناء على طلبات خاصة⁵⁹.

(2) التغذية الراجعة: يمكن تعريف التغذية الراجعة بأنها الملاحظات الناتجة عن عمليات الإتصال الرسمية وغير الرسمية بين المنتج والمستفيدين منه، وذلك من حيث الدقة والموثوقية والصلاحية والتوقيت والفائدة الإجمالية؛ كما أن هذه التغذية قد تتم عبر إنشاء استبيانات بطرح أسئلة وتلقي الردود عليها، وذلك من أجل تقييم فعالية وحدة التحليل الجنائي، وتطوير عملها⁶⁰.

المبحث الرابع: نماذج التحليل الجنائي وتقييمه

سنتناول في هذا المبحث نماذج تطبيقية للتحليل الجنائي، ثم تقييم التحليل الجنائي من خلال ما تمت دراسته في المباحث السابقة والنماذج التطبيقية، وذلك في مطلبين مستقلين.

المطلب الأول: نماذج تطبيقية مختلفة للتحليل الجنائي

(1) نماذج عامة في منع الجريمة والوقاية منها: في أوائل الثمانينات، كانت هناك موجة عمليات سطو على مكاتب البريد الفرعية في لندن، دفع ذلك إلى إجراء تحليل جنائي، كشف عن أن عدداً كبيراً من المجرمين كان قد استغل نقاط الضعف في شاشة مراقبة اللصوص وفي بعض الإجراءات الأمنية؛ وبتحسين كليهما عبر برنامج وقائي انخفضت نسبة السطو بنحو الثلث من مستوى الذروة⁶¹.

سجد كذلك أن جريج جونز وماري مالينا Greg Jones and Mary Malina قد لخصاً أربع من أفضل النماذج لمنع الجريمة والوقاية منها في مؤلفهما "دراسات حالة في التحليل الجنائي Crime Analysis, Case studies"، أولى هذه الحالات ما قامت به ميلاني كولوكو محللة السلامة العامة في قسم شرطة تشولا فيستا (كاليفورنيا) من دراسة للنتيمر المدرسي في منطقة تشولا فيستا، وقد أظهرت نتائج التحليل والاستجابات المنفذة انخفاضاً ملحوظاً في أشكال السلوكيات التدميرية بما في ذلك الشنائم والضرب والركل والتهديد. أما الحالة الثانية فهي التحليل الجنائي الذي جرى على الجريمة في مجتمعات المنازل المتنقلة mobile home community located (المنازل

المقطورة)، وقد بينت سالي أبنسوورث محللة الجريمة في مكتب شرطة مقاطعة ويلد أن تلك المجتمعات قد أبتليت بالمخدرات؛ وعداداً من الأحداث غير الخاضعين للإشراف، وبكثرت ارتكاب الجرائم الواقعة على المال مثل السطو والتخريب وسرقة السيارات، بالإضافة إلى ذلك وصفت كيف أن التحليل الزمني والمكاني قد مكنتهم من تحديد واستهداف مجموعة من المجرمين المعروفين المسؤولين عن غالبية مشاكل الجريمة في ذلك المجتمع. وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في الجريمة بشكل عام. أما الدراسة الثالثة فهي تحليل المشكلات والاضطرابات التي كانت تحدث حول إحدى الحانات في شوني (كنساس)، والتي قامت بها سوزان سميث محللة الجريمة في قسم شرطة شاوني، حيث أدت تلك العمليات التحليلية إلى شراكة ناجحة بين الشرطة وأصحاب الحانة، بما حقق استعادة الأمن والنظام داخلها. أما الدراسة الرابعة فقد حصلت على جائزة هيرمان غولدشتاين للتميز في العمل الشرطي الموجه للمشاكل في عام 2005، حيث بحث كريس بيكرافت عن مشاكل الجريمة والاضطراب في جزيرة مان إحدى الجزر البريطانية، بحيث أدى التحليل الشامل إلى تطوير العديد من الاستجابات التي أثبتت أنها مفيدة للغاية في منع الجريمة⁶².

(2) في التحليل النصي: قضية الرئيس التنفيذي المزيف: في مؤلفه القيم عن التحليل النصي ودوره في منع الجرائم في بيئة الأعمال، وضع هارالد هيلترمان Harald Haelterman عدداً من القضايا التي تم تحليلها عبر نموذج التحليل النصي، وارتأينا أن نتناول أهمها وهي قضية الرئيس التنفيذي المزيف؛ حيث قام الجاني بعملية احتيالية ضخمة كلفت شركة "ABC" التي يعمل بها الضحية (وهي محاسبة) الشركة ثلاثة ملايين يورو، وملخص هذه القضية أن المحاسبة الداخلية تلقت رسالة من البريد الإلكتروني للرئيس التنفيذي للشركة والذي اخترقه الجاني مرسلًا منه رسالة إلى المحاسبة يوضح لها فيها أنه في طور التفاوض حول صفقة استحواذ محتمل، وبين لها أن هذه الصفقة لها أهمية استراتيجية للشركة، وبالتالي فإن مناقشتها لن تتم إلا معه هو مباشرة ومع المستشار الخارجي فقط، وذلك عبر البريد الإلكتروني الآخر (الشخصي) بالرئيس التنفيذي، وهو بريد مزيف اختلقه الجاني. فقامت المحاسبة بدفع مبلغ مليون

يورو كدفعة سداد أولى ثم 2 مليون دولار كدفعة ثانية. تم تحليل هذه الجريمة نصياً لمعرفة المراحل والخطوات التي تمت بها، والمقترحات اللازمة لتعزيز تحكم الموظفين بأعمالهم ومن ثم منع وقوع عمليات احتيال أخرى. وقد نتج عن هذا التحليل معرفة أن الجريمة تمت عبر ثلاث مراحل وتوسع خطوات، وستة ضوابط محتملة أو تحسينات تحكم؛ وفق الجدول التالي⁶³:

عدد المراحل	المراحل Stage	الجاني Offender	مستشار خارجي External counsel	محاسب داخلي Internal accountant	تحسينات التحكم Control improvements
1	التحضير Preparation	* إنشاء موقع ويب مزيف عبر خدمة انترنت مجهولة ليمثل شركة مرشحة للاستحواذ عليها acquisition .candidate * اختراق البريد الالكتروني للرئيس التنفيذي للشركة المجني عليها. * اكتساب المعرفة الكافية لتمثيل نفسه بطريقة مقنعة			* الحذر من شركاء الأعمال الذين لديهم موقع ويب على خدمة ويب مجهولة المصدر. * زيادة أمن تكنولوجيا المعلومات لتجنب الوصول غير المصرح به والانتهاكات الأمنية الأخرى.

			<p>للمحاسبة والمحامي الخارجي. * انشاء حساب مصرفي وعنوان بريد الالكتروني مشابه لعنوان البريد الالكتروني الخاص بالرئيس التنفيذي.</p>		
<p>* لا تعتمد على الاتصالات الالكترونية فقط؛ بل تحقق مرة أخرى من خلال التواصل مع المرسل عبر الهاتف أو شخصياً. * عد إلى المدير أو الزملاء للحصول على رأي ثانٍ عند الشك. * درب الموظفين على طريقة العمل المشتركة وعلى ما يجب القيام به لتجنب التعرض</p>			<p>* التقرب من المحامي عبر البريد الالكتروني المزيف لرئيس التنفيذي للشركة المجني عليها. * طلب محامي لتقديم المساعدة في العناية الواجبة و عملية الاستحواذ. * الاقتراب</p>	البدء Entry	2

للخداع.			من المحاسبة عبر البريد المزيف لرئيس التنفيذي وابلاغه بعملية الاستحواذ المحتملة ومشاركة المحامي في التوجيهات المستقبلية.		
* لا تقم أبداً بتقديم هذا النوع من المعلومات الحساسة عبر البريد الالكتروني	* حول مليون يورو إلى حساب بنكي لشريك الاستحواذ. * ردت بأنه لا يوجد سوى 2 مليون يورو في حساب الشركة. * حولت 2 مليون يورو إلى حساب مصرفي لشريك الاستحواذ.	* ارسال طلب للمحاسبة لتسديد الدفعة الأولى بقيمة مليون يورو. * ارسل طلب للمحاسبة لعمل قسط ثان بقيمة 2 مليون يورو.	* إعطاء تعليمات للمحامي ليطلب من المحاسبة سداد الدفعة الأولى والتي تبلغ مليون يورو (وذلك عبر استخدام عنوان بريد الالكتروني خاص). * ابلاغ المحاسبة بأن سداد الدفعة الثانية والتي تبلغ 3 مليون	التنفيذ Execution	3

			يورو سيتم عبر المحامي خلال يومين. * تكليف المحامي بأن يطلب من المحاسبة عمل قسط ثانٍ بقيمة 2 مليون يورو.	
--	--	--	--	--

(3) في التحليل التحقيقي: مقتل مارلين شيبارد Marilyn Sheppard وتقرير جريج مكريري Gregg O. McCrary⁶⁴: كان جريج مكريري وكيلًا خاصًا بمكتب التحقيقات الفدرالية والذي تلقى طلبًا لتحليل إحدى أشهر جريمة قتل في الولايات المتحدة؛ كانت ضحيتها السيدة مارلين شيبارد، ربة منزل تعيش مع زوجها وطفلها حياة هادئة تخلو من عوامل الجريمة المساعدة كالمخدرات مثلاً، كما لم توجد أي ديناميكيات ظرفية تزيد من خطر تعرضها للجريمة؛ إذ كانت تقطن في منزلها مع ابنها وزوجها في عطلة نهاية الأسبوع في منطقة قليلة الإجرام، وكانت تستعد للنوم عندما تعرضت للهجوم. كان ذلك في مساء ليلة الرابع من تموز 1954. المحلل الفذ جريج مكريري، استخدم خبراته العالية في التحليل الجنائي، عن طريق دراسة مسرح الجريمة، والذي حدثت له (مسرحه Staging) أي: (التغيير المتعمد من قبل الجاني لمسرح الجريمة) بغرض إخفاء الدوافع الحقيقية لارتكابها. فالدوافع التي اجتهد الجاني في إبرازها عبر (مسرحه الجريمة) تمثلت في (1) عملية سطو تهدف إلى الكسب المالي؛ (2) عملية سطو تتعلق بالاستيلاء على المخدرات الخاصة بزوجها الطبيب؛ (3) هجوم بدافع جنسي. استطاع المحقق جريج عبر تحليله للجريمة تفنيد كل هذه الدوافع، والإشارة بأصابع الاتهام إلى زوجها الطبيب صمويل شيبارد والذي تمت إدانته وظل سجيناً حتى وفاته. وقد أعد جريج تحليلاً جنائياً ثم لخصه في جدولين متتابعين، يثبت في أولهما

مؤشرات (مسرحة) مسرح الجريمة أي تغييره، ويكشف الجدول الثاني عن أن الجريمة هي جريمة قتل منزلي Domestic Homicide، وليست هجوماً من الخارج.

1. العلامات الحمراء⁶⁵ red flag التي تشير إلى تغيير مسرح الجريمة (المسرحة):

مسرح جريمة شيبارد Sheppard Crime Scene	دليل تصنيف الجرائم Crime Classification Manual
<p>تم تنظيم مسرح الجريمة ل يبدو كما لو كان السطو دافعا (تم سحب الأدرج وإلقاء المحتويات وما إلى ذلك) ولكن لم يتم أخذ أي شيء ذا قيمة من مكان الحادث. ويبدو أن ساعة السيدة شيبارد أخذت من معصمها، لكنها تركت في الطابق السفلي وزُعم أن ساعة الدكتور شيبارد أخذت من معصمه لكنها استُعيدت في كيس أخضر مع أشياء شخصية أخرى خارج المنزل. زعم الدكتور شيبارد أن مبلغاً صغيراً من المال قد سُحب من محفظته. في الواقع، لم يتم أخذ أي شيء له قيمة من مسرح الجريمة.</p>	<p>عندما يكون الدافع هو السطو ولكن يتم أخذ أموال غير مناسبة</p>
<p>لم يتم تحديد نقطة دخول. وأشار الدكتور شيبارد إلى أن الأبواب ظلت مفتوحة عندما كان في المنزل وإذا دخل متسلل فمن المنطقي أن تكون نقطة الدخول من خلال باب غير مقفل. هناك بعض التكهّنات بأن نقطة الدخول ربما كانت باباً في الطابق السفلي basement door حيث تم العثور على علامات أدوات جديدة على هذا الباب بعد أسبوعين من القتل. هذه ليست نقطة دخول منطقية، حيث لن يكون من المنطقي</p>	<p>هل نقطة الدخول منطقية؟</p>

<p>كسر باب الطابق السفلي عندما تكون أبواب الطابق الأرضي ground floor doors مفتوحة.</p>	
<p>إذا ارتكب دخیل هذه الجريمة، فقد يكون قد ارتكبها في ظل خطر كبير للكشف عنه. فإذا اعتقد المرء أن القصد كان الاعتداء جنسياً على الضحية، فإن المتسلل ما كان ليفعلها بوجود زوج الضحية والطفل هذا النهج شديد الخطورة غير شائع جداً عند المعتصبين، والذين عادة ما يكونون جنائاً بطبيعتهم.</p>	<p>هل كان ارتكاب هذه الجريمة يشكل خطراً كبيراً على الجاني؟</p>
<p>تم تسجيل 35 إصابة في تقرير التشريح. تم إدراج سبب الوفاة على أنه آثار متعددة على الرأس والوجه مع كسور مفتتة في الجمجمة وفصل الدرر الجبهي⁶⁶، ونزيف ثنائي تحت الجافية⁶⁷، ونزيف منتشر ثنائي تحت العنكبوتية⁶⁸ وكدمات في الدماغ. يمكن اعتبار عدد وشدة هذه الإصابات "مبالغة في القتل".</p>	<p>إيذاء متطرف يتجاوز ذلك الإيذاء المعتاد للتسبب في الوفاة (الإفراط في القتل)</p>
<p>اتصل د. شيبارد بجيرانه، السيد والسيدة هوك، وطلب منهم الحضور إلى المنزل يقول: "أعتقد أنهم قتلوا مارلين". بمجرد وصول السيد والسيدة هوك، بقي الدكتور شيبارد في الطابق السفلي وصعدا هما إلى الطابق العلوي حيث اكتشفوا جسدها. على الرغم من أن الدكتور شيبارد شهد بأنه "اكتشف" جثة زوجته في مناسبتين منفصلتين، إلا أنه لم يتصل بالشرطة قط. وبدلاً من</p>	<p>غالباً ما يتلاعب الجاني بطريقة اكتشاف الضحية من قبل الجار أو أحد أفراد الأسرة.</p>

ذلك، اتصل بجيرانه الذين بمجرد اكتشافهم للجنة، اتصلوا بالشرطة.

2. العلامات الحمراء التي تشير إلى أن الجريمة جريمة قتل منزلي Domestic Homicide وليست هجوماً خارجياً:

جريمة شيبارد ومسرح الجريمة Sheppard Crime and Crime Scene	دليل تصنيف الجرائم Crime Classification Manual
تمت إزالة سلاح الجريمة من مكان الحادث ولم يتم اكتشاف بصمات أصابع خفية ذات قيمة.	غالبًا ما يتم إزالة سلاح الجريمة وبصمات الأصابع والأدلة الأخرى
لم يتم إخفاء جثة الضحية؛ بل تم عرضها للإشارة إلى أنها تعرضت لاعتداء جنسي.	جسد الضحية غير مخفي.
كان مكان إقامة الضحية مسرح الجريمة.	إذا كان مسرح الجريمة هو محل إقامة الضحية أو الجاني؛ فإن هذا الأخير يمتلك الوقت الكافي ليتحكم في المشهد، وبالتالي يمكنه قضاء بعض الوقت في تنظيم المشهد دون القلق من المقاطعة.
رتب الجاني المشهد ليجعل موت مارلين شيبارد يبدو كما لو أنه حدث في سياق اعتداء جنسي قاتل أو سطو.	قد يبدو أن الموت قد حدث في سياق نشاط إجرامي آخر مثل السرقة أو الاغتصاب.
تمت إزالة بيجامة الضحية جزئيًا فقط حيث تم سحب أطراف البيجامة السفلية من إحدى ساقيها وفك أزرار الجزء العلوي منها ودفعها فوق ثدييها.	غالبًا ما يقوم الجاني الذي تربطه علاقة وثيقة بضحيتته بخلع ملابس الضحية جزئيًا فقط (مثل السراويل المنسدلة أو القميص أو الفستان المشدود إلى أعلى، وما إلى ذلك) ونادرًا ما يترك الضحية

	عارية.
<p>كشف الجاني عن ثدي الضحية، وجذب إحدى ساقها ثم فرد ساقها قليلاً، مما يعني أن الضحية كانت هدفاً لاعتداء جنسي.</p>	<p>في كثير من الأحيان يضع المجرم ضحيته في مواضع للاستدلال من خلالها على وقوع اعتداء جنسي.</p>
<p>لم يكشف تشريح جثة مارلين ريس شيبارد عن أي دليل على إصابة مهبلية أو شرجية، ولا سائل منوي ولا أي مؤشر على اعتداء جنسي على الرغم من أن الجاني قد وضع جسدها للإيحاء بوقوع اعتداء جنسي.</p>	<p>على الرغم من وضع الجثة ونزع الملابس بشكل جزئي، إلا أن تشريح الجثة يظهر عدم وجود اعتداء جنسي. فلا يوجد أي دليل على أي نشاط جنسي وغياب السوائل المنوية في فتحات الجسم.</p>
<p>والادعاء في هذه القضية هو أن دخيلاً اعتدى على السيدة شيبارد بشكل قاتل بينما هرب زوجها بإصابات غير مميتة على الرغم من مواجهتهما الجسدية المنفصلة مع القاتل المزعوم.</p>	<p>من العلامات الحمراء الأخرى التي تظهر في العديد من جرائم القتل المنزلي المدبرة؛ الاعتداء المميت على الزوجة و / أو الأطفال من قبل متسلل أثناء هروب الزوج دون إصابة أو إصابة غير مميتة. إذا لم يستهدف الجاني أولاً الشخص الذي يمثل أكبر تهديد أو إذا كان هذا الشخص يعاني من أقل قدر من الإصابة، يجب على محقق الشرطة فحص جميع مؤشرات مسرح الجريمة الأخرى بشكل خاص.</p>

وبالرغم من هذا المجهود الكبير للسيد جريج؛ إلا أن التحليل الجنائي ودوره التحقيقي لم يكن خلواً من المشاكل. فقضية شيبارد تبدو قضية بسيطة، أمام القضايا الأكثر تعقيداً، مثل القضايا المالية، كما سلاحظ أنه لم توجد الكثير من المؤلفات التي أشارت إلى تحليلات جنائية ناجحة في مجال التحليل التحقيقي. فوفقاً لقراءتنا في أغلب المؤلفات؛

انصب اهتمام التحليلات الجنائية على التحليل التكتيكي في المقام الأول ثم الإستراتيجي.⁶⁹

المطلب الثاني: تقييم التحليل الجنائي

تشير جيو تي بليور Jyoti Belur وشريكها شين جونسون Shane Johnson في بحثهما؛ إلى حقيقة أن الدراسات الاستقصائية الوطنية الأخيرة لوكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة الأمريكية قد أشارت إلى أن تحليل الجريمة مدمج بشكل ضعيف في عمليات الشرطة، وأن أنواعاً معينة فقط من مناهج الشرطة تعتمد على تحليل الجريمة وتكون فعالة النتائج. ثم أشار بحثهما إلى أن تحليل الجريمة ربما لم يستخدم بشكل كافٍ وغالباً ما كان يستخدم كتدريب أو لدعم مهمة محددة، بدلاً من التوجيه الأمثل لاستجابات واستراتيجيات الشرطة، وذلك لعدة أسباب من بينها أن البنية التقنية الشرطية لا زالت ضعيفة. كما أن ضباط الشرطة يشعرون بأن جودة التحليلات أقل من المطلوب⁷⁰. يمكننا ملاحظة الكثير من الدراسات الأخرى التي تناولت التحليل الجنائي نقدياً، لكنها في الغالب انتقدت المؤسسات الشرطية وليس التحليل نفسه. وتعكس أننا سنتنون الجانب السيكولوجي للعلاقة بين الشرطة والمحليين الجنائين، والتي يشوبها عدم الاعتراف المتبادل، لذلك تنصح المحللين بأن يتجنبوا الظهور بمظهر الغرور، إذ أنهم موجودون ليتعلموا من ضباط الشرطة بقدر ما سيتعلمه أفراد الشرطة منهم⁷¹. وأعتقد أن هذه هي النقطة الجوهرية التي تحول دول تطور دور التحليل الجنائي في العمليات التحقيقية الشرطية. سنلاحظ مثلاً أن جريج نفسه (الذي قام بتحليل قضية شيرد) لم يكن في الأصل محلاً جنائياً، ومع ذلك استطاع اكتساب خبرات في التحليل عبر سنوات خبرته الطويلة⁷². لقد خرج بروس وآخرون من بحثهم التقييمي باستنتاجين مهمين يشبهان استنتاج استينتون: الاستنتاج الأول يتمثل في ضعف منتجات المحللين ومساهماتهم المحدودة بسبب مشكلات في جودة البيانات وعدم الوضوح فيما يتعلق بتأثير عملهم على الكفاءة التشغيلية، وعدم قدرة المحللين على استيعاب نقص الخبرة التحليلية بين ضباط الشرطة. أما الاستنتاج الثاني فهو الافتقار الملحوظ للتكامل بين محلي الجرائم وتنظيم الشرطة نفسه كما أشرنا سابقاً. وباختصار تشير دراسة

بروس وآخرين إلى أن محلي الجرائم لا زالوا يواجهون تحديات في الاندماج الكامل في أجهزة الشرطة وتزويد الإدارة بمنتجات فعالة⁷³. في المقابل، سنرى أن الصراع لم يتوقف على ذلك القائم بين المحللين الجنائيين والشرطة، فهناك أيضاً انتقادات من قبل خبراء الطب العدلي للمحللين الجنائيين؛ سنقرأ مثلاً لـ Brent E. Turvey انتقاداً شديداً للجهة للمحللين الجنائيين قائلاً أنه غالباً ما تكون معرفة المحللين الجنائيين بالطب العدلي متدنية، وبالتالي فهم يشعرون بالارتباك تجاه هويتهم والمكان الذي يناسبهم داخل نظام العدالة الجنائية. وهي ذات الحيرة التي تواجه من يتعاملون مع المحللين الجنائيين من العاملين الآخرين بالعدالة الجنائية مما يثير تجاههم الشك وربما العداوة أيضاً، ثم انتقد عدم ميل المحللين إلى كتابة تقارير بأعمالهم حتى يتجنبوا كشف عدم فهمهم لما يقومون بفعله. غير أن جريج مكريير (المحلل الذي حلل جريمة شيبيرد) رد على تيرفي معتبراً أن المحلل الذي يعتمد على التدوين ليس سوى محلل مبتدئ وسيوقع نفسه في مشاكل قانونية عندما تقع وثيقة التحليل التي بها الأخطاء التحليلية في يد الدفاع (محامي المتهم). وفي المقابل رد عليه تيرفي معتبراً أن مكتب التحقيقات الفدرالية يؤكد من خلال رد مكريير - أنه ليس سوى وكالة محفوفة بالترجسية وانعدام الشفافية بما يضر بالعلم ويعمل ضد الاحتراف وليس لصالحه⁷⁴. ولم يسلم التحليل عبر البرمجة النصية من النقد أيضاً، فقد ذهب موريتو وكليرك William D. Moreto and Ronald V. Clarke إلى أن التحليل النصي يحتاج لمعالجة المناسبات من القضايا كل واحدة على حدة، لأن طريقة العمل (MO) ستختلف من جريمة لأخرى في جوانب مهمة، ويضربان لذلك مثلاً وهو جريمة السطو على المنازل؛ حيث وجدت دراسة بريطانية أنها اتخذت شكلين مختلفين تمام الاختلاف في نفس المدينة، فالمجرمون الذين يسبغون على أقدامهم فقط يفتحون النافذة أو يركلون الباب الأمامي، وعادة ما يسرقون النقود أو الأشياء الثمينة الصغيرة. خلافاً للمجرمين الذين يستقلون السيارات، فهم يميلون إلى الوصول إلى ضواحي المدن، ويستهدفون المنازل المؤلفة من عائلة واحدة، كما أنهم يدخلون عبر الأبواب والنوافذ الخلفية، ويستهدفون بشكل عام الأجهزة الإلكترونية،.. وغير ذلك من اختلافات؛ وعلى هذا فستكون النصوص الخاصة بهذه الجريمة المراد

تحليلها مختلفة تماماً، وستكشف عن نقاط ضعف مختلفة تماماً بين كل واقعة وأخرى. ولذلك فإن خصوصية كل جريمة تقتضي إجراء تحليلات نصية شاملة تضم عشرات إن لم يكن المئات من القضايا الجنائية المختلفة⁷⁵.

ويرى الباحث فوق هذا كله أن التحليل الجنائي؛ رغم ما يحاط به من تعجيل إلا أنه في الواقع يعاني من مشكلتين؛ مشكلة موضوعية ومشكلة عملية، الثانية هي ما تفضل به بروفيسور تيرفي من انتقادات سالفه الذكر، أما الأول فهو أن التحليل الجنائي عبارة عن استدالات تقترب من التأويلات للمعطيات المستمدة من الجريمة؛ دعنا مثلاً نراجع تحليل جريج لجريمة شيررد، وهي عبارة عن استدالات انتهت بإسناد الجريمة للزوج الطيب. لا شك في أنها تبدو للوهلة الأولى استدالات منطقية لكننا بقليل من التأمل النزيه سنكتشف أنها لا ترقى حتى لمستوى الأدلة الظرفية لإسناد الركن المادي والمعنوي للمتهم. إن الخطأ الجوهرى الذي وقع فيه جريج -إن لم يكن قد تعمد- هو أنه نسب أخطاء المجرم الحقيقي للطيب صمويل شيررد. لقد (حكى) القصة أو أعاد ترتيب المشهد على نحو أدبي يفضي إلى الإشارة بأصابع الإتهام نحو الزوج. فمثلاً تحدث جريج عن عدم سرقة الجاني لأشياء مهمة، وأن الجناة غالباً ما لا يجازفون باقتراء جرائم الاعتداء الجنسي إذا كان مع الضحية شخص آخر كالزوج، كما استند أيضاً إلى الأفرط في الإيذاء، واتصال الطيب بجيرانه بعد فترة من وقوع الجريمة، وعدم وجود بصمات لشخص غريب، عم وجود اعتداء جنسي، إصابات الزوج لم تكن مميتة. لو تأملنا ما سبق في سياق مختلف وهو أن المجني عليها غير متزوجة، فإن رؤيتنا ستختلف. نحن سنرى أن المجني عليها تعرضت للعنف من مجرم غير متزن العقل، ربما أدى اقترافه للجريمة إلى اضطراب تصرفاته بعد أن كان حذراً في البداية، مما أفقده الدوافع الأساسية للجريمة، وهي السرقة أو الجنس. فهل هناك مانع في أن يكون ذلك ما حدث بالفعل؟ دخل الجاني بغرض السرقة، ففوجئ بالزوج فضربه وأفقده الوعي، ثم ضرب المجني عليها في مقتل ليتمكن من اغتصابها، غير أنه فقد القدرة الجنسية جراء الصدمة والدماء، فحاول السرقة، لكنه بلغ مبلغاً كبيراً من الارتباك والاضطراب النفسي فلاذ بالفرار؟ لا شيء مستبعد. ومع ذلك فكل (ما لم) يفعله الجاني

لا يشير بالضرورة إلى إسناد الجريمة إلى الزوج، كما لم يبين تقرير جريج دوافع جوهرية للزوج من قتل زوجته لكي تتكامل الصورة أو على الأقل لتكون كل تلك الاستدلالات مستندة على قاسم مشترك أصغر هو الدافع (الدافع لاقتراف الجريمة ليس ركناً من أركانها ولكننا هنا نتحدث عنه لبناء تصورات واضحة عن سيناريو الجريمة). ثم سنرى أن المحلل الجنائي قد أغفل الإصابات التي تعرض لها زوج المجني عليها، وحاول بقدر المستطاع أن يتجنب الإشارة إلى نوعها وأسبابها وما إذا كان بالإمكان أن يحدثها الزوج بنفسه أم لا، مع ذلك فقد رأينا كيف حسم السيد جريج قوله منهما زوج المجني عليها.

لذلك فإننا نرى أن التحليل الجنائي يمكنه أن يتمتع بقليل من الموثوقية حينما يكون عبارة عن عمليات إحصائية، أو ما يُطلق عليه تهكماً (عد القول). ففي هذه المرحلة أي جمع وترتيب البيانات ثم العمليات الإحصائية والرياضية المناسبة وبناء أنماط الجريمة، يكون التحليل الجنائي داخل نطاق الموثوقية النسبية، أما ما وراء ذلك فسيدخل في باب التأويل الذي يمكنه أن يخدم -فقط- عمليات منع الجريمة مستقبلاً أو العمليات الاستخباراتية المختلفة وهكذا. لقد أكد جريج في رده على تيرفي ما ذهبنا إليه حين قال بأن كتابة المحقق الجنائي لتقرير مفصل لتحليله الجنائي قد يمنح الدفاع خيوطاً لنقضه وتفنيده. مع ذلك فهذا لا يدعونا إلى رفض التحليل الجنائي بالكلية، وإنما إلى ترشيد تناوله بكل ذلك التبجيل المخائل، حتى يتم كشف عواره ومحاولة إصلاح عيوبه الخطيرة والتي قد تقضي إلى إدانة متهم بريء اثر إفلات مجرم من العقاب.

أخيراً يمكننا أن نتساءل حول واقع التحليل الجنائي في الدول العربية أيضاً، والذي قصرت الدراسات -بحسب ما أتيج لنا من مراجع- أن تتناول التحليل الجنائي بالنقد، والعلاقة بين الشرطة والمحللين الجنائيين؛ ومدى حصول تكامل بينهما. مع ذلك فإننا لا نكاد نشك في أن ذات المشكلات التي تعيق التكامل بين وحدات التحليل الجنائي وبين رجال الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية ستواجد في الدول العربية، إذ أن التحليل الجنائي -كما لاحظنا- لم يواجه بمشكلات تقنية بل بمشكلات ساينولوجية، أي عمليات عدم تقبل بين الأنا والآخر لدى كل من الفئتين. ولكن كيف يمكننا حينئذ أن

نجد حلولاً لهذه المشكلة. في رأيي المتواضع أن المسألة تتعلق في المقام الأول بالإرادة لدى واضعي السياسات، أو السلطة. فهذه السلطة وحدها القادرة على إجبار كلا الفريقين على تقبل الآخر، والعمل بشكل جماعي لتحقيق الصالح العام. كما يجب إنشاء وحدة تنسيقية تربط بين وحدات التحليل والوحدة الشرطية، وهذا ما سيجعل هذه الوحدة بمثابة اسفنج امتصاص للمشاعر السالبة بينهما، على أن يكون تشكيل هذي الوحدة مكون من رئاسة ضابط يليه محلل من الدرجات العليا لتوفير الروح القيادية المقبولة لدى كل طرف.

الخاتمة

يعاني التحليل الجنائي من إشكاليات عديدة، بعضها شكلي وبعضها موضوعي، تتمثل الإشكاليات الموضوعية في تحديد مفهومه بدقة أي من حيث التعريف ونطاق العمل والوظائف. ومن هذه النقطة كما أوضح البحث، يؤخذ التحليل الجنائي في سياقات شديدة العمومية، فتعتبر كل عملية استدلالية تتم من خلال الربط بين المعطيات -بحيث يمكن الاستفادة منها في خدمة العدالة الجنائية- تحليلاً جنائياً، وذات هذا الإتساع وجدناه ممتداً إلى كافة العناصر التي من المفترض أن تشكل بنية التحليل الجنائي؛ فعلى سبيل المثال، لا يشترط أن تكون البيانات data مستخلصة من داخل الحدث الإجرامي ومسرح الجريمة، بل إن كل معلومة يمكن أن تدخل في نطاق البيانات، سواء كانت داخل أم خارج مسرح الجريمة، فالبيانات الجغرافية، والطبية، والفيزيائية، والإحصائية، ومفتوحة المصدر يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التحليل الجنائي. وذات الإتساع يغمر وظائف التحليل الجنائي الذي يمكن أن يخدم العدالة الجنائية ليس فقط من خلال التحليل التحقيقي والتكتيكي، بل أيضاً على المستوى الاستخباراتي والاستراتيجي والإداري، بل وفوق هذا يمكن أن يخدم التحليل الجنائي العدالة الجنائية بطريقة غير مباشرة، أي عبر الدراسات السوسولوجية والسايكولوجية وغيرها. هذا التميّع في مفهوم التحليل الجنائي تسبب بدوره في تميّع الضوابط الشكلية التي يحتاجها أي عمل علمي بحيث تضبطه وتخضعه للمنهجية. فلقد رأينا أن التحليل الجنائي، لم يخضع لمنهجية واحدة؛ فكل وظيفة تحتاج لمنهجها الخاص، وبالتالي قد

تكون أدوات ومناهج التحليل أدواتاً إحصائية أو جغرافية أو نصية أو رقمية، أو أي شكل من أشكال الترتيب للمعطيات والاستدلال منها على مخرجات بحيث تحقق هذه الأخيرة الغاية المنشودة من التحليل. هكذا يكون التحليل الجنائي واسعاً جداً شكلاً وموضوعاً، ولا يمكن لملمة أطرافه بسهولة وجمعها في نظرية عامة واحدة. فكما أشرنا للإنتقادات التي وُجّهت للتحليل النصي، فإن ذات تلك الإنتقادات لم تختلف عن هذه التي وُجّهت للتحليل الجنائي التحقيقي، إذ أن جوهر المشكلة يكمن -كما نعتقد- في أن الجريمة كحدث شاذ عن أصول الحياة الإجتماعية فإنه في خاتمة المطاف سلوك بشري، ينتج عن تضافر عوامل متعددة ومتشابكة داخلية وخارجية يهتم بها علم الإجرام Criminology، وتجعل من وضع ذلك السلوك تحت منهجية واحدة ثم تعميم نتائجها ضرباً من التفاؤل المفرط. لذلك فالتحليل الجنائي هو عمل يتسم بالنسبية، ويجب أن نكون نظرتنا له واقعية على هذا النحو.

أكد البحث تلك النسبية عبر مباحثه المتوالية، سواء من حيث التعريف أو الوظائف أو الأنواع. كما أكد البحث تلك النسبية أيضاً فيما يتعلق بنتائج التحليل الجنائي عبر النماذج المختلفة التي تمت دراستها.

التوصيات:

- إن أهم توصية يمكن توجيهها لمؤسسات تطبيق العدالة الجنائية وإنفاذ القانون هو ضرورة إنشاء وحدة مركزية للتحليل الجنائي، كما يجب أن تتصل تلك الوحدة بوحدات فرعية أخرى.

- أن تتضمن كل مؤسسة ذات ارتباط مباشر أو غير مباشر بالعدالة الجنائية وحدة فرعية، ترفد الوحدة المركزية بالمعلومات ذات الصلة وتعمل على تحديثها.

- إنشاء برامج وتطبيقات رقمية شمولية لتقوم بعدة أدوار منها:

١- توفير البيانات.

٢- ترتيب البيانات.

٣- بناء روابط وأنماط بين البيانات.

٤- القيام بعمليات الإتصال والتنسيق بين الوحدة المركزية والوحدات الفرعية وفيما بين الوحدات الفرعية.

٥- القابلية للتحديث.

- للوصول إلى تحليلات جنائية فاعلة، فإن مؤسسات الدولة يجب أن تكون أكثر انفتاحاً على الباحثين الجنائيين، وخاصة في الدول العربية، حيث تحنكر أجهزة الدولة المعلومات وتضعها في تصنيف عالي السرية وتبالغ في ذلك. مما يحرم العدالة الجنائية من التطور المستمر عبر الأبحاث الجادة، في الوقت الذي نجد فيه أن كل المعلومات الموضوعية والإحصائية متوفرة في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إنفاذ قوانين حرية المعلومات وإنزال أحكامها على أرض الواقع حتى تكون الأبحاث الجنائية معبرة بالفعل عن مشاكل المجتمع الذي يعيش فيه الباحثون، ولكي تكون أكثر فعالية في مكافحة ومنع الجريمة والوقاية منها.

- على أجهزة الدولة أن تعيد تصنيف معلوماتها بشكل دقيق، بحيث تحدد منها ما يمكن إتاحتها للباحثين وما يمكن إتاحتها للجمهور، وما لا يمكن إتاحتها لأي شخص طبيعي أو اعتباري. أي تصنيفها إلى ثلاث فئات: (أ،ب،ج). أو (أحمر، أصفر، أخضر). سيساعد ذلك الباحثين على اختيار موضوعات أبحاثهم بشكل واقعي، وبما يخدم مستقبل التحليل الجنائي، وبحسب ما هو متاح من إمكانيات تحت أيديهم.

- تدريس مناهج التحليل الجنائي ونظريته العامة في كليات القانون في مرحلة ما قبل الدراسات العليا، كما يوصي الباحث بتدريس المناهج الإحصائية في كليات القانون أو الحقوق بالجامعات العربية لتكون لديهم القدرة على القيام بتحليلات جنائية قيمة ومن ثم الدخول في سوق العمل بمهارات جيدة.

- تؤدي دراسة طلاب القانون للتحليل الجنائي أفضل حل لمشكلة الصراع بين الشرطة والمحللين الجنائيين الذين لا ينضوون تحت السلك الشرطي. لذلك فإن تأهيل محللين جنائيين قانونيين يعد مطلباً استراتيجياً لأي دولة تستهدف تحقيق الأمن لشعبها. مع الوضع في الاعتبار أن تحقيق الأمن هو المبرر الأول لوجود الدولة نفسها.

قائمة المراجع

(أ) باللغة العربية:

- جتي، يوسف، أحمد شفيق الخطيب، قاموس حتي الطبي الجديد، (إنجليزي - عربي)، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، 2011،
- الميداني، عبد الرحمن حسن حنيكة ، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة "صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي"، دار القلم، دمشق، ط4، 1414هـ-1993م.

(ب) باللغة الإنجليزية:

- Behavioral Evidence Analysis; International Forensic Practice and Protocols, Ed. Brent E. Turvey, Manuel A. Esparza, (UK, Elsevier Inc., 2017).
- Belur, Jyoti, Shane Johnson, Is crime analysis at the heart of policing practice? A case study,(Policing and Society), An International Journal of Research and Policy, VOL. 28, NO. 7, 768–786, , 2018.
- Braak, Susan van den, Sensemaking software for crime analysis, (Netherland, SIKS Dissertation Series, Netherlands Organisation for Scientific Research (NWO), 2010).
- Brayley, Helen, Eleanor Cockbain, Gloria Laycock, the Value of Crime Scripting: Deconstructing Internal Child Sex Trafficking, (Policing, Volume 5, Number 2, 2011).
- Buck, George A., police crime analysis unit hand book, National institute of law enforcement and criminal justice, U.S. Department of justice, (November 1973).
- Cropley, David H., Arthur J. Cropley, Creativity and crime : a psychological analysis, (United Kingdom, Cambridge University Press, 2013).
- Ekblom, Paul, Getting the Best out of Crime Analysis, crime prevention unit: paper 10, London, home office, (Crown, London, 1988).

- Gottlieb, Steven, Shel Arenberg, crime analysis: from concept to reality, Ed. Stephen Busack, national institute of justice, U.S. department of justice, office of criminal justice planning edition, (1992).
- Haelterman, Harald, Crime Script Analysis Preventing: Crimes Against Business, (Palgrave Macmillan, 2016).
- Jones, Greg, Mary Malina, Crime Analysis, Case studies, (U.S.A, COPS, Community Oriented Policing Services, U.S. Department of Justice and Police Foundation, May 2011),
- Katantamalundu, Susan Daisy, Developing a crime analysis information system for a police service in a developing country: the case of Zambia police service, Thesis submitted to the International Institute for Geo-information Science and Earth Observation in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Science in Geo-information Science and Earth Observation, Specialisation: Geo-information Management in Urban Planning and Management, international institute for Geo-information Science and earth observation, Enschede, The Netherlands, June 2004,
- Krause, Andre, The crime threat analysis process-an assessment, thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of magister technologiae in the subject policing at the University of South Africa, November 2007.
- Leclerc, Benoit, "Script Analysis and the SCRIPT Acronym", in Crime Prevention in the 21st Century: Insightful Approaches for Crime Prevention Initiatives, Ed. Benoit Leclerc, Ernesto U. Savona, (Switzerland, Springer International Publishing, 2017).
- Leontiadis, Nektarios, Alice Hutchings, Scripting the crime commission process in the illicit online prescription drug trade,(Journal of Cybersecurity, Vol. 1, No. 1, 2015).

- Moreto, William D., Ronald V. Clarke, "Script analysis of the transnational illegal market in endangered species ,Dream and reality", in Cognition and Crime: Offender decision making and script analyses, Ed. Benoit Leclerc, Richard Wortley, (London, New York, Routledge, 2014).
- Nizamani, Sarwat, Nasrullah Memon, Azhar Ali Shah, Sehrish Nizamani, Saad Nizamani, Imdad Ali Ismaili, Crime Analysis using Open Source Information, Sindh University research journal (Science series), Vol. 47 (4) 677- 682 (2015).
- O'Shea, Timothy C., Keith Nicholls, crime analysis in America, Prepared for U.S. Department of Justice Office of Community Oriented Policing Services, Center for Public Policy University of South Alabama, (2002).
- Paulsen, Derek J., Sean Bair, Dan Helms, tactical crime analysis: research and investigation, (Boca Raton, London, New York, CRC Press, 2009).
- Ratcliffe, Jerry H., Integrated Intelligence and Crime Analysis: Enhanced Information Management for Law Enforcement Leaders, (New York, Police foundation, August 2007).
- Shea, Charles H., Gabriele Wulf, schema Theory: A Critical Appraisal and Reevaluation, Journal of Motor Behavior, Vol. 37, No. 2, 85–101,(2005).
- Smith, Justin James, relationship among crime analysis, accountability, and innovative policing strategies: results from national survey, a thesis Submitted to the Faculty of The College for Design and Social Inquiry In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, Florida Atlantic University, Boca Raton, December 2014.
- Stenton, Anna E., Criminal analysis: an examination of crime prevention and reduction strategies, project submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts in the school of criminology, university of Ottawa, 2006.

- Swanson, Charles Mike R., Neil C Chamelin, Leonardo Territo and Robert W. Taylor, Criminal investigation, (New York, McGraw-Hill Education, 11th Edition, 2019).
- Taylor, Bruce, Apollo Kowalyk, Rachel Boba, The Integration of Crime Analysis Into Law Enforcement Agencies: An Exploratory Study Into the Perceptions of Crime Analysts, (Police Quarterly Volume 10 Number 2 June 2007).
- The British medical association, illustrated medical dictionary, (a Dorling Kindersley book).
- The Oxford dictionary of current English, Ed. Pella Thompson, (Oxford, New York, Oxford University Press, 2nd Edition, 1993).
- The Oxford English-Arabic dictionary of current usage, (Hong Kong, Oxford university press, 1972).
- Zanella, Marco, "script analysis of corruption in public procurement", in Cognition and Crime: Offender decision making and script analyses, Ed. Benoit Leclerc, Richard Wortley, (London, New York, Routledge, 2014).

(ج) الروابط:

- INTERPOL , Criminal intelligence analysis, Size on disk: 1.19MB, accessed: 7-30-2021.
https://www.interpol.int/content/download/7253/file/27_CAS01_05_2014_EN_web.pdf
- McCrary, Gregg O., "Criminal Investigative Analysis by Gregg O. McCrary" (1999). Criminal Profiling, Reports. 21. accessed: 14-2-2022.
- https://engagedscholarship.csuohio.edu/sheppard_profiling/21
- Sworn vs Un-Sworn – Which Police Career Path is Right for You?, accessed: 11-1-2022.
<https://golawenforcement.com/articles/sworn-vs-un-sworn-which-police-career-path-is-right-for-you/>
- Doc, accessed:15-2-2022.

https://engagedscholarship.csuohio.edu/sheppard_court_filings_2000/62/

- 1- The Oxford dictionary of current English, Ed. Pella Thompson, (Oxford, New York, Oxford University Press, 2nd Edition, 1993), p.26.
- 2- Charles Mike R. Swanson, Neil C Chamelin, Leonardo Territo and Robert W. Taylor, Criminal investigation, (New York, McGraw-Hill Education, 11th Edition, 2019), p.212.
- 3- سنجد أن هذه العناصر تختلف باختلاف أهداف التحليل (إستخباري، تكتيكي، استقصائي،...الخ) وبحسب محله (جرائم واقعة على الأشخاص أو الأموال،...الخ) وبحسب منطلقاتها (دراسات نفسية، طب شرعي، تكنولوجيا، إحصائية) وهذه الأخيرة لا يمكن تنظيمها تحت نظرية تحليلية عامة، حيث سنجد أن كل دراسة انتهجت نهجها الخاص؛ لذلك يقول كل من ديفيد وأرثر كروبلي، أن البحث في مجال الجريمة يعوقه -إلى حد كبير- غياب الأسس النظرية، وبالتالي يضطر الباحث إلى النظر إلى الظواهر من حيث العوامل الفردية مثل العمر والجنس والعرق أو مستوى التعليم، فحتى في حالات نجاح الإجراءات المضادة للجريمة لا يعرف المسؤولون سبب نجاحهم أو كيفية نجاحهم.
- David H. Cropley and Arthur J. Cropley, Creativity and crime : a psychological analysis, (United Kingdom, Cambridge University Press, 2013), p.3.
- 4- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, crime analysis: from concept to reality, Ed. Stephen Busack, national institute of justice, U.S. department of justice, office of criminal justice planning edition, (1992), p.12.
- 5- Anna E. Stenton, Criminal analysis: an examination of crime prevention and reduction strategies, project submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts in the school of criminology, university of Ottawa, 2006, pp.12, 13.
- 6- Anna E. Stenton, Ibid., p.13.
- 7- Ibid, p.14.

- 8- George A. Buck, police crime analysis unit hand book, National institute of law enforcement and criminal justice, U.S. Department of justice, (November 1973), p.2.
- 9- الاستدلال هو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو من عدة قضايا معلومة، أو هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بملاحظة حكم تصديقي معلوم، أو بملاحظة حكمين فأكثر من الأحكام التصديقية المعلومة.
- عبد الرحمن حسن حنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة "صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي"، دار القلم، دمشق، ط4، 1414هـ-1993م، ص149.
- 10- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., pp.13-14.
- 11- Andre Krause, The crime threat analysis process-an assessment, thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of magister technologiae in the subject policing at the University of South Africa, November 2007, pp.25-30.
- 12- Charles Mike R. Swanson, ob. Cit., pp. 210-213.
- 13- Anna E. Stenton, ob. Cit., pp.38-59.
- 14- Susan Daisy Katantamalundu, Developing a crime analysis information system for a police service in a developing country: the case of Zambia police service, Thesis submitted to the International Institute for Geo-information Science and Earth Observation in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Science in Geo-information Science and Earth Observation, Specialisation: Geo-information Management in Urban Planning and Management, international institute for Geo-information Science and earth observation, Enschede, The Netherlands, June 2004, pp.27-31.
- 15- INTERPOL , Criminal intelligence analysis, Size on disk: 1.19MB, accessed: 7-30-2021.
https://www.interpol.int/content/download/7253/file/27_CAS01_05_2014_EN_web.pdf
- 16- Derek J. Paulsen, Sean Bair, Dan Helms, tactical crime analysis: research and investigation, (Boca Raton, London, New York, CRC Press, 2009), p.4.

- 17- Susan van den Braak, Sensemaking software for crime analysis, (Netherland, SIKS Dissertation Series, Netherlands Organisation for Scientific Research (NWO), 2010), p.14.
- 18- Jerry H. Ratcliffe, Integrated Intelligence and Crime Analysis: Enhanced Information Management for Law Enforcement Leaders, (New York, Police foundation, August 2007), p.8.
- 19- - Susan van den Braak, ob. Cit., p.14.
- 20- Jerry H. Ratcliffe, ob. Cit.,p.9.
- 21- - Anna E. Stenton, ob. Cit., pp.38,39.
- 22- Ibid, pp.40,41.
- 23- Ibid, pp.16 ,17.
- 24- يمكن تقسيم وظائف إنفاذ القانون في الولايات المتحدة إلى مجموعتين أساسيتين: وظائف يشغلها موظفون محلفون sworn personnel (تحت القسم) ووظائف يشغلها موظفون غير محلفين non-sworn، وتشتمل الأولى ضباط الشرطة ونواب العمدة والجنود ووكلاء مكتب التحقيقات الفيدرالي ولذلك فهم يحملون أسلحة وشارات ويملكون سلطة القبض. أما الوظائف التي لا يشغلها موظفون محلفون فغالباً ما تكون وظائف فنية تتطلب خبرة محددة كشهادة الكيمياء ليعمل الموظف في معمل للطب الشرعي.
- Sworn vs Un-Sworn – Which Police Career Path is Right for You?, accessed: 11-1-2022.
- <https://golawenforcement.com/articles/sworn-vs-un-sworn-which-police-career-path-is-right-for-you/>
- 25- Justin James Smith, relationship among crime analysis, accountability, and innovative policing strategies: results from national survey, a thesis Submitted to the Faculty of The College for Design and Social Inquiry In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, Florida Atlantic University, Boca Raton, December 2014, p.14.
- 26- Anna E. Stenton, ob. Cit., pp.46-51
- 27- Andre Krause, ob. Cit., p.28.
- 28- Anna E. Stenton, ob. Cit., pp.43,44.
- 29- Justin James Smith, ob. Cit., p.15.

30- Derek J. Paulsen, Sean Bair, Dan Helms, ob. Cit., p.5.

31- Justin James Smith,,ob. cit pp.15.16.

32- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., p.13.

33- Charles Mike R. Swanson, ob. Cit., p.210.

34- George A. Buck, ob. Cit., p.8.

35- Anna E. Stenton, ob. Cit., p.16.

36- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., pp.37.

37- Anna E. Stenton, ob. Cit., p.16.

38- أي استرداد واستخراج وتحليل المصادر المتاحة للجمهور، وتعتبر معلوماتها غير مصنفة، والتي تركز عمداً على جمهور مخصص لمعالجة أسئلة معينة، حيث يعتبر الإنترنت المصدر الرئيسي والذي يشمل البيانات الصحفية، القنوات الإخبارية، مواقع التواصل الاجتماعي، المدونات، والمنديات وغيرها.

- Sarwat Nizamani, Nasrullah Memon, Azhar Ali Shah, Sehrish Nizamani, Saad Nizamani, Imdad Ali Ismaili, Crime Analysis using Open Source Information, Sindh University research journal (Science series), Vol. 47 (4) 677- 682 (2015), p.677.

39- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., pp.37-50.

40- Paul Ekblom, Getting the Best out of Crime Analysis, crime prevention unit: paper 10, London, home office, (Crown, London, 1988), p.15.

41- George A. Buck, ob. Cit., p.8.

42- Paul Ekblom, ob. Cit., p.18.

43- Ibid., pp.18,19.

44- Ibid., p.8.

45- Timothy C. O'Shea, Keith Nicholls, crime analysis in America, Prepared for U.S. Department of Justice Office of Community Oriented Policing Services, Center for Public Policy University of South Alabama, (2002), p.23.

46- Susan van den Braak, ob. Cit., p.18.

47- Ibid., pp.18-20.

48- Ibid., pp.20,21.

49- ظهرت نظرية المخطط عام 1975 في مقال للعالم ريتشارد شميدت Richard

Psychological A. Schmidt في إحدى مجلات علم النفس المحكمة

Review؛ كموقف نظري يتحدى نظرية أخرى تدعي نظرية الحلقة المغلقة closed-loop theory، غير أن النظرية تجاوزت ذلك النطاق الضيق حيث استشهد بها العديد من العلماء في حقول علمية مختلفة كعلم النفس المعرفي وعلم الأعصاب، والعوامل البشرية، والنمو الحركي، والعلاج الطبيعي، والعلاج السلوكي، بل تم الاستشهاد بها في أبحاث أخرى مختلفة كالأبحاث حول الإدراك الموسيقي، وعلوم الإدارة، والتربية البدنية، وأبحاث النطق، وعلم الشيخوخة، والتعلم الحركي، والتحكم.

- Charles H. Shea, Gabriele Wulf, schema Theory: A Critical Appraisal and Reevaluation, Journal of Motor Behavior, Vol. 37, No. 2, 85–101,(2005), p.85.
- 50- Benoit Leclerc, "Script Analysis and the SCRIPT Acronym", in Crime Prevention in the 21st Century: Insightful Approaches for Crime Prevention Initiatives, Ed. Benoit Leclerc, Ernesto U. Savona, (Switzerland, Springer International Publishing, 2017), pp.49,50.
- 51- Benoit Leclerc, ob. Cit., p.50.
- 52- Helen Brayley, Eleanor Cockbain, Gloria Laycock, the Value of Crime Scripting: Deconstructing Internal Child Sex Trafficking, (Policing, Volume 5, Number 2, 2011), p.133.
- 53- Helen Brayley, Eleanor Cockbain, Gloria Laycock, ob. Cit., p.132.
- 54- Marco Zanella, "script analysis of corruption in public procurement", in Cognition and Crime: Offender decision making and script analyses, Ed. Benoit Leclerc, Richard Wortley, (London, New York, Routledge, 2014), p.165.
- 55- Nektarios Leontiadis, Alice Hutchings, Scripting the crime commission process in the illicit online prescription drug trade,(Journal of Cybersecurity, Vol. 1, No. 1, 2015), p.84.
- 56- Nektarios Leontiadis, Alice Hutchings, ob. Cit., p.84.
- 57- Paul Ekblom, ob. Cit., p.35.
- 58- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., pp.75-78
- 59- George A. Buck, ob. Cit., p.92.

- 60- Steven Gottlieb and Shel Arenberg, ob. Cit., pp.91,92.
- 61- Paul Ekblom, ob. Cit., p.37.
- 62- Greg Jones, Mary Malina, Crime Analysis, Case studies, (U.S.A, COPS, Community Oriented Policing Services, U.S. Department of Justice and Police Foundation, May 2011), pp.Viii, ix.
- 63- Harald Haelterman, Crime Script Analysis Preventing: Crimes Against Business, (Palgrave Macmillan, 2016), pp.215, 216.
- 64- McCrary, Gregg O., "Criminal Investigative Analysis by Gregg O. McCrary" (1999). Criminal Profiling, Reports. 21., accessed: 14-2-2022.
- https://engagedscholarship.csuohio.edu/sheppard_profiling/21
- 65- يشير مصطلح العلم الأحمر إلى علامة تشير لمسألة مهمة (دلالات). لم تورد القواميس هذا التعريف، وإنما أشار قاموس أكسفورد إلى أن المقصود هو إشارة للخطر (signal of danger).
- انظر:
- The Oxford English-Arabic dictionary of current usage, (Hong Kong, Oxford university press, 1972), p.1044.
- 66- وهو مفصل يوجد فقط بين عظام الجمجمة، تكون العظام فيه متجاورة ومتحركة أثناء الولادة، ولكنها بعد ذلك تنضم بقوة إلى طبقة من النسيج الضام؛ بحيث تصبح الحركة بينهما مستحيلة.
- انظر:
- The British medical association, illustrated medical dictionary, (a Dorling Kindersley book). p.533.
- د.يوسف حنّي، أحمد شفيق الخطيب، قاموس حتي الطبي الجديد، (إنجليزي - عربي)، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، 2011، ص340.
- 67- هو نزيف في الفراغ بين الطبقات الخارجية والوسطى من السحايا، عادة بعد إصابة في الرأس. يشكل الدم المحاصر ببطء جلطة كبيرة داخل الجمجمة بحيث تضغط على أنسجة المخ. قد تشمل الأعراض (التي تميل إلى التقلب): الصداع والارتباك والنعاس والضعف أو الشلل من جانب واحد. تختلف الفترة الفاصلة بين

الإصابة وبدء الأعراض من أيام إلى شهور. ويتم التشخيص عن طريق التصوير المقطعي المحوسب أو التصوير بالرنين المغناطيسي. في كثير من الحالات هناك حاجة إلى العلاج الجراحي والذي يتضمن حفر ثقب في الجمجمة، بحيث يمكن تصريف الدم وإصلاح الأوعية الدموية التالفة. قد لا يتطلب النزف تحت الجافية الصغير أي علاج ليختفي من تلقاء نفسه.

- انظر:

- The British medical association, ob. cit., pp.530, 531.

- د. يوسف حتي، أحمد شفيق الخطيب، مرجع سابق، ص 851.

68- هو نوع من نزيف الدماغ؛ يحدث عند تمزق أحد الأوعية الدموية في السائل النخاعي الذي يحيط بالدماغ والحبل الشوكي.

- انظر:

- The British medical association, ob. cit., p.530.

69- أكدت دراسة Bruce Taylor وآخرين أن العمل الفعلي للمحلل الجنائي يركز على تحليل الجريمة التكتيكي كتحليل الأنماط أكثر من التحليل الاستراتيجي (فحص الاتجاهات طويلة الأجل).

- Bruce Taylor, Apollo Kowalyk, Rachel Boba, The Integration of Crime Analysis Into Law Enforcement Agencies: An Exploratory Study Into the Perceptions of Crime Analysts, (Police Quarterly Volume 10 Number 2 June 2007), p.157.

70- Jyoti Belur, Shane Johnson, Is crime analysis at the heart of policing practice? A case study, (Policing and Society), An International Journal of Research and Policy, VOL. 28, NO. 7, 768-786, , 2018, pp.782, 783.

71- Anna E. Stenton, ob. Cit., P.68.

72- انظر الوثيقة المتعلقة بالظعن في خبرات جريج ومن ثم تفاصيل سيرته الذاتية على الرابط:

https://engagedscholarship.csuohio.edu/sheppard_court_filings_2000/62/

-accessed:15-2-2022.

- 73- - Bruce Taylor, Apollo Kowalyk, Rachel Boba, ob. Cit., p.157.
- 74-Behavioral Evidence Analysis; International Forensic Practice and Protocols, Ed. Brent E. Turvey, Manuel A. Esparza, (UK, Elsevier Inc., 2017), PP.3-5.
- 75- William D. Moreto, Ronald V. Clarke, "Script analysis of the transnational illegal market in endangered species ,Dream and reality", in Cognition and Crime: Offender decision making and script analyses, Ed. Benoit Leclerc, Richard Wortley, (London, New York, Routledge, 2014), pp.210,211.